الفيتو الأمريكي في مجلس الامن ونتائجه على القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ١٩٧٣ – ١٩٧٦

م.م. حسام صكبان هايس
أ.د. انور جاسب شنته
جامعة البصرة – كلية الآداب

تاريخ الاستلام: ٢٠٢٥/٦/٧
تاريخ القبول: ٢٠٢٥/٧/١

الملخص

واصلت الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ سبعينيات القرن العشرين اتخاذ حق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن الدولي لإحباط مشاريع قرارات تدين الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنح حقوق الشعب الفلسطيني، فقد استخدمت الولايات المتحدة الامريكية حق الفيتو لصالح إسرائيل في كل قرار يتخذه مجلس الامن لأدانة إسرائيل، الأمر الذي يؤكد وقوف أمريكا إلى جانب العدو الإسرائيلي، وعدم الاعتراف بالحق الفلسطيني ودولته المشروعة، وكان الفيتو الأول الذي استخدمته واشنطن لحماية العدو الإسرائيلي في ٢٦ تموز ١٩٧٣، ضد مشروع قرار يشجب استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية، وفي ٢٦ كانون الثاني ١٩٧٦، أسقطت الولايات المتحدة تقريراً لتمكين الفلسطينيين من ممارسة حقوقهم وتقرير المصير، ويدعو إسرائيل للانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية، في القرار رقم ٣٢٣٦ الصادر عن الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة، وأعيد التقرير إلى مجلس الأمن أربع مرات وواجه المصير نفسه بعد استخدام أمريكا حق الفيتو، وفي ٢٥ اذار ١٩٧٦ اعترضت الولايات المتحدة على مشروع يدعو إسرائيل للالتزام بحماية الأماكن المقدسة، وكذلك في ٢٩ حزيران من العام نفسه، اعترضت واشطن ضد مشروع قرار يؤكد حق الشعب الفلسطيني في عودة اللاجئين وحقه في تقرير المصير.

الكلمات المفتاحية: (الفيتو، القضية الفلسطينية، الولايات المتحدة الامريكية)

The American Veto in the Security Council and its Consequences for the Palestinian Cause at the United Nations 1973-1976

Assist lect. Hussam Sakban Hayes
Prof Dr. Anwar Jasib Shanta
University of Basra - College of Arts

Abstract

Successive US administrations since the 1970s have continued to use their veto power in the UN Security Council to thwart draft resolutions condemning Israeli practices in the occupied Palestinian territories and upholding the rights of the Palestinian people. The United States has used

its veto power in favor of Israel on every Security Council resolution condemning Israel, which confirms America's support for the Israeli enemy and its refusal to recognize Palestinian rights and a legitimate state. The first veto used by Washington to protect the Israeli enemy was on July 26, 1973, against a draft resolution condemning Israel's continued occupation of Palestinian territories. On January 26, 1976, the United States dropped a report to enable the Palestinians to exercise their rights and the right to self-determination, calling on Israel to withdraw from all Palestinian territories, in Resolution 3236 issued by the United Nations General Assembly. The report was returned to the Security Council four times and met the same fate after the United States used its veto power. On March 25, 1976, the United States vetoed a draft resolution calling on Israel to commit to protecting holy sites. On June 29 of the same year, Washington vetoed a draft resolution affirming the Palestinian people's right to return and self-determination.

Keywords : (veto - Palestinian issue - United States of America)

المقدمـــة

تعد القضية الفلسطينية من أخطر وأهم القضايا التي شغلت العالم والمجتمع الدولي، وتداولتها جلسات وأروقة الأمم المتحدة لأمد طويل دون حل فعلي وعادل للشعب الفلسطيني، الذي لا يزال يواجه مخططا مستمرا لاقتلاعه من أرضه، فقد مضى ما يزيد على القرن من إعلان الحركة الصهيونية عن أطماعها في فلسطين، ولم تنجح المؤامرات ولا الحروب التي تعرضت لها فلسطين وشعبها في حسم هذا الصراع وفوز الصهاينة به لتبدأ حقبة جديدة رسمت ملامحها جولات المفاوضات والمباحثات التي زعم متبنوها مناداتهم بالحلول السلمية الكفيلة بإنهاء الصراع وإقرار السلام العادل والشامل في المنطقة، ولا يمكن لأحد أن ينكر الجهود الدولية التي بذلت إزاء هذه القضية، متمثلة في أجهزة الأمم المتحدة وعلى رأسها الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي، ولا يمكن لقارئ تاريخ القضية الفلسطينية منذ نشأتها لغاية اليوم أن لا يقف كثيرا عند أهم مشاريع القرارات الدولية التي تبنتها الجمعية العامة ومجلس الأمن الدولي فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، التي جوبه معظمها بحق الفيتو الأميركي في مجلس الامن الدولي ، وهذا الحق الذي أدى إلى إحداث تغيير في المشهد السياسي في المنطقة عامة وفي فلسطين على وجه خاص .

اولاً : الفيتو الأمريكي لمنع تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه ٢٦ تموز ١٩٧٣

اقترحت الولايات المتحدة طريقة نظام التصويت في مجلس الأمن اثناء انعقاد مؤتمر يالطا[١] (Yalta Conference) في شباط ١٩٤٥ [٢] ، عن طريق التفريق بين المسائل الإجرائية والمسائل الموضوعية ، وقصر حق الفيتو على المسائل الموضوعية فقط دون المسائل الإجرائية وامتناع الدول الأطراف في نزاع عن المشاركة في التصويت ، وقد وافق الاتحاد السوفييتي على هذه المقترحات التي رآها كافية لتمكن الاتحاد السوفييتي من الحيلولة دون صدور قرار من مجلس الأمن يفرض عليه القيام بعمل أو الامتناع عن القيام بعمل ضد رغبته أو إرادته [٣] ، على الرغم من خشية السوفييت لأول مرة من الموافقة علي هذا الامر ، لخشيته من الهيمنة الأوروبية والأمريكية على دول العالم [٤] .

ونظريا تملك الدول غير دائمة العضوية بمجلس الأمن حق نقض جميعها ، فإذا ما صوتت سبع دول على الأقل ضد قرار ما (سواء كان إجرائيا أو موضوعيا) فبإمكانها تجميد القرار، حتى لو صوتت الدول الخمس دائمة العضوية لمصلحته ، وظهر ما يسمى بحق النقض السادس ، وظهر هذا الحق للوجود منذ عام ١٩٦٥ ، حين زاد عدد الدول غير دائمة العضوية من ست إلى عشر دول ، ومع أن الدول الخمس دائمة العضوية استخدمت حق النقض على نحو متكرر، فإن حق النقض السادس لم يستخدم قط [٥].

أدت الحرب الباردة إلى المبالغة في استخدام حق النقض (الفيتو)، وشل فاعلية مجلس الأمن وبذلك انتهى نظام الأمن الجماعي قبل أن يبدأ تطبيقه وحل محله نظام مناطق النفوذ وقامت الأحلاف العسكرية، ومن ثم عجزت المنظمة الأممية عموماً، ومجلس الأمن بصفة خاصة عن إتخاذ إجراءات عسكرية فعالة لقمع العدوان أو لفرض نوع التسوية المرغوب فيها على أطراف النزاع، ومن ثم كان على منظمة الأمم المتحدة التصدي للأزمات الدولية، وقد نجحت المنظمة في استحداث عمليات حفظ السلام من اجل حصر هذه النزاعات صيانة للسلم والأمن الدوليين، على الرغم من خلو ميثاق المنظمة الأممية من إشارة صريحة بخصوص هذه العمليات[٦] .

تسبب حق النقض الذي تملكه الدول الخمس دائمة العضوية في إعاقة عمل مجلس الأمن أكثر من أي عامل آخر، فقد تمتعت هذه الدول الخمس بمكانة مميزة من بين مئات الدول واحتلالها موقع القلب من نظام الامن الدولي، فإذا استطاعت جمهورية الصين الشعبية وفرنسا وبريطانيا وروسيا والولايات المتحدة الاتفاق على الأمر عينه، تستطيع الأمم المتحدة العمل، أما إذا لم يحدث هذا أو لو قررت دولة واحدة فقط أن قرارا بعينه غير مرغوب فيه يصاب مجلس الأمن فعليا بالشلل، وبهذا يمكن لاستخدام حق النقض أن يمنع الأمم المتحدة من فرض التدابير لإنهاء حرب ما [٧].

على الصعيد ذاته، امتلكت الولايات المتحدة من الناحية الواقعية حق الفيتو "المستتر" على غالبية قرارات مجلس الامن[٨]، اذ بأمكانها منع صدور أي قرار من مجلس الامن دون ان تستخدم حق الفيتو وذلك بسبب هيمنتها على أعضاء المجلس، فبأمكانها جمع سبعة أصوات لمنع صدور أي قرار من مجلس الامن، وتلك الهيمنة هي احد الأسباب التي كانت تعيق ممارسة مجلس الامن بعمله بشكل طبيعي [٩].

على هذا الأساس لم توافق الولايات المتحدة الامريكية على القرارات الأممية بأستثناء القرارات العادية المتعلقة بتقارير الأمم المتحدة او عمل البعثات الأممية ، ففي ٢٠ نيسان ١٩٧٣ وافق الوفد الأمريكي على قرار مجلس الامن المرقم ٣٣١ ، عندما طلب الأمين العام كورت فالدهايم [١٠] Kurt Waldheim أن يقدم تقريراً شاملاً عن جهود المنظمة فيما يتعلق بالوضع في الشرق الأوسط بشكل عام وفلسطين بشكل خاص في أقرب وقت ممكن، ودعا الأمين العام الى فرض شروط السلام والتهدئة في المنطقة [١١].

قدم الأمين العام دعوة الى غونار يارينغ [١٢] Gunnar Jarring، الممثل الخاص للأمين العام في منطقة الشرق الأوسط ، ليكون حاضراً خلال اجتماعات المجلس كي يقدم المساعدة إلى المجلس في أثناء مداولاته لتلك القضية [١٣] ، وفي ٢٦ تموز ١٩٧٣ قدمت مصر والجزائر وتشاد وغينيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية والسودان وتنزانيا مشروع قرار الى مجلس الامن يشجب استمرار إسرائيل في احتلال الأراضي الفلسطينية .

اكد مشروع القرار مسؤوليته الأساسية عن صيانة السلام والأمن الدوليين، وأن جميع أعضاء الأمم المتحدة ملتزمون باحترام قرارات مجلس الأمن وفقاً لأحكام الميثاق، والتأكيد على القرار المرقم (٢٤٢) [١٤] الصادر في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧، وضرورة حماية حقوق الفلسطينيين ونص القرار على ما يلي [١٥]:

١– إن مجلس الأمن، بعد أن درس الوضع الراهن في الشرق الأوسط دراسة شاملة، استمع في هذا السياق إلى بيانات المشاركين في هذه المناقشة، بمن فيهم وزراء خارجية مصر والجزائر وتشاد وغينيا ونيجيريا والمملكة العربية السعودية والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة .

٢– يأسف مجلس الامن بشدة لعدم تمكن الأمين العام من الإبلاغ عن أي تقدم ملموس من جانبه أو من جانب ممثله الخاص في تنفيذ أحكام القرار ٢٤٢ (١٩٦٧)، وأنه بعد مرور ما يقرب من ست سنوات على اعتماده، لم يتحقق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط [١٦].

٣–تأييد مبادرات الممثل الخاص للأمين العام المتخذة والعمل وفق قرار مجلس الامن المرقم (١٨١) [١٧] الصادر بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني ١٩٤٧ ، والتاكيد بأنه لا يمكن التوصل إلى

حل عادل وسلمي لمشكلة الشرق الأوسط إلا على أساس احترام السيادة الوطنية والسلامة الإقليمية وحقوق جميع دول المنطقة وحقوق الفلسطينيين وتطلعاتهم المشروعة [١٨].

وبعد تقديم مشروع القرار علق مندوب الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الامن جون أ. سكالي[١٩] John A. Scali على القرار، بقوله: "**إن تاريخ مشكلة الشرق الأوسط هو تاريخ حافل بالتحديات، ويمثل الإجراء الذي اتخذه ممثلي الدول لحل مشكلة فلسطين غير موفق، لأن المجلس لم يحقق نتيجة من شأنها أن تعطي زخمًا لجهود واقعية نحو السلام والاستقرار في الشرق الأوسط**"، وأكد بإن حكومة الولايات المتحدة ملتزمة دون قيد أو شرط بمواصلة هذه الجهود، منذ عهد وزير خارجية الولايات المتحدة السابق جورج مارشال[٢٠] George C. Marshall الذي سعى الى تهيئة الظروف التي قد تسمح للفلسطينيين والإسرائيليين بالانخراط في عملية سلام حقيقية [٢١].

ووصف المندوب الأمريكي مشروع القرار المعروض على الولايات المتحدة "**ضعيفًا وغير متوازن، ولم يكن اعتماده سوى عقبة أخرى أمام بدء مفاوضات جادة بين الطرفين** " ، وكان من شأنه أن يساهم في نتيجة أخرى غير عملية ولا تسعى الى تحقيق السلام ، التي يجب أن تتولى من قبل الأطراف نفسها بطريقة "**غير متحيزة**" ، وبدلاً من التركيز على إمكانيات الجهود المبذولة نحو التوصل إلى اتفاق بين الطرفين ومحاولة تشجيع مثل هذه الجهود، اهتم مشروع القرار بشأن الماضي، وأضاف : " **وبعبارة أكثر إيجازًا، لو تم اعتماد مشروع القرار هذا، لكان قد تغير جذريًا، ولكان قد ألغى قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ وبمعنى آخر، كان من شأنه أن يُرسي الأساس المتفق عليه الوحيد الذي يُمكن بناء تسوية في الشرق الأوسط عليه، ولذلك، وجدت حكومتي نفسها مضطرة إلى استخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروع القرار**" [٢٢].

استشهد سكالي بموقف بلاده حين صوتت لصالح قرار الجمعية العامة رقم (١٨٦) الصادر في ١٤ أيار ١٩٤٨ [٢٣] ، ليؤكد على ان الولايات المتحدة كانت تسعى الى تحقيق السلام والاستقرار في الأراضي المحتلة ، وبرر رفضه لمشروع القرار لأنه لم يُراعي العناصر الأساسية الأخرى بأحكام ومبادئ القرار ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، والتي نصت على أن إنهاء الاحتلال يجب أن يكون في سياق السلام بين الطرفين ، وأن يكون في سياق حق جميع الدول في المنطقة في العيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها، وأن يكون ذلك على أساس اتفاق بين الطرفين، مؤكداً بإن استخدام حق النقض ليس بالأمر السهل ، وإنه قرارٌ في غاية الخطورة ولا ينبغي الاستهانة به، ومع ذلك، فإن جوهر الحنكة السياسية يكمن في تبني منظورٍ أبعد مدى، والمثابرة في مهمة صنع السلام الشاقة، وإيجاد سبلٍ لتحقيق سلامٍ دائم، وعدم السعي إلى تسجيل نقاط جدلٍ سياسيٍّ لا قيمة لها على المدى البعيد [٢٤].

في المقابل انتقد مندوب مصر في الأمم المتحدة محمد حسن الزيات [٢٥] تبرير المندوب الأمريكي ، ووصفه بأنه " **ضعيف وغير واقعي** " ، ووجه كلمته للمندوب الأمريكي بقوله " **كنتم منتصرين أقوياء في نهاية الحرب العالمية الثانية، إلا أنكم، مع دول أخرى متضررة، كنتم تعلمون جيدًا أن المنتصر والضحية خاسران في أي حرب، وأنه لا خلاص للعالم إلا بقرار وتصميم من شعوب العالم على العيش وفقًا للقانون** " بموجب الميثاق الذي قبلته جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، واستعرض مأساة فلسطين من أتفاقية سايكس – بيكو [٢٦] ، الانتداب البريطاني الذي اقره مؤتمر سان ريمو [٢٧] ، وذكر بأن الولايات المتحدة لم تناصر القضية الفلسطينية منذ ذلك الوقت ، واختتم قوله : "**في النهاية، سيجد العالم أن كل قوة ستزول وان كل احتلال سيزول ، وفي النهاية، سنجد أن القانون والعدالة سينتصران**" [٢٨].

تم التصويت برفع الأيدي على مشروع القرار والدول ايدته هي كل من أستراليا، النمسا، فرنسا، غينيا، الهند، إندونيسيا، كينيا، بنما، بيرو، السودان، الاتحاد السوفيتي، بريطانيا، يوغوسلافيا، فيما امتنعت الصين عن التصويت على القرار، واستخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الفيتو ضده ، وكانت نتيجة التصويت ١٣ مؤيدًا، ومعارض واحد، وامتناع عضو واحد ولم يُعتمد مشروع القرار في نهاية المطاف [٢٩].

وفي ذلك الوقت اندلعت الحرب بين الجيش المصري والسوري من جهة والجيش "الاسرائيلي" من جهة اخرى، في محاولة من العرب للرد على الهزيمة التي لحقت بالأمة العربية عام ١٩٦٧، واحتلت فيها الضفة الغربية والجولان وغزة وشبه جزيرة سيناء، وحقق الجيشان المصري والسوري إنجازات هامة في المرحلة الأولى للحرب التي بدأت في ٦ تشرين الأول عام ١٩٧٣[٣٠]، فاجتاز الجيش المصري قناة السويس[٣١] وانتشر على امتداد الضفة الشرقية من القناة[٣٢] .

اصدر مجلس الامن قراره المرقم ٣٣٩ في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣ [٣٣] ، وفقًا لاقتراح مشترك من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، الذي طالب من الأطراف المتنازعة إيقاف العمليات العسكرية ، ووافقت مصر على وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين أول ١٩٧٣ ، ثم تبعتها سورية بتثاقل في اليوم التالي [٣٤] .

امتنع المندوب الأمريكي عن التصويت على قرار مجلس الامن المرقم ٣٤٤ ، في ١٥ كانون الأول ١٩٧٣ ، الذي نص على دعم الأمم المتحدة لمؤتمر جنيف للسلام ودور الأمين العام للأمم المتحدة في انعقاده وأن تجري المحادثات بين أطراف النزاع الدولية في الشرق الأوسط لتنفيذ القرار رقم ٢٤٢ لعام ١٩٦٧ ، وطلب الأمين العام من الدول الدائمة العضوية المشاركة في مؤتمر

السلام في الشرق الأوسط الذي عقد في جنيف تحت رعاية الأمم المتحدة ، واعرب عن أمله بأن يتقدم مؤتمر السلام بسرعة نحو توطيد سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط [٣٥] .

واعرب مجلس الامن عن ثقته بأن يقوم الأمين العام بدور فعال في المؤتمر ، وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بهذا الشأن وأن يرأس جلساته إذا ما رغبت الأطراف في ذلك ، ,اطلاع المجلس باستمرار وبصورة ملائمة ، على التطورات في المفاوضات في المؤتمر ، مع توفير كل المساعدة والتسهيلات الضرورية لعمل المؤتمر، وامتنعت كل من فرنسا والاتحاد السوفييتي وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية عن التصويت على القرار [٣٦] .

وافقت كل من مصر وسوريا والأردن وإسرائيل على القرار رقم ٣٣٨ والتي تنص الفقرة الثالثة منه على أن " يقرر حالاً وفي المرحلة الزمنية نفسها لسريان مفعول وقف إطلاق النار بدء المفاوضات من قبل الأطراف المعنية ، وتحت إشراف مناسب وذلك لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط" ، للشروع في المفاوضات بين أطراف النزاع [٣٧] ، لكن استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية كانت مغايرة للهدف الأساسي للقرار، فقد صرح صانع السياسية الخارجية الأمريكية آنذاك وزير الخارجية هنري الفريد كيسنجر [٣٨] Henry Alfred Kissinger بقوله: " **سنستعمل الاجتماعات العامة بهدف التكرار الرسمي للمواقف المعروفة أما المفاوضات الرئيسية فتتم تحت إشرافنا خارج المؤتمر ، وعلى أساس ثنائي بين كل دولة عربية وإسرائيل** " [٣٩] .

عقد المؤتمر في ٢١ كانون الأول ١٩٧٣ برعاية الأمين العام للأمم المتحدة كورت فالدهايم ورئاسة الولايات المتحدة والإتحاد السوفيتي ، وقد كان مؤتمر جنيف محاولة للتفاوض لإيجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي على النحو المتوخى في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ٣٣٨ بعد الدعوة إلى وقف إطلاق النار لإنهاء حرب تشرين الأول ، وبعد مفاوضات دبلوماسية مكوكية قام بها هنري كيسنجر، أوضح الاخير استراتيجته الخطوة–خطوة وذكر أن هدف المؤتمر هو السلام ، وكانت الحاجة الملحة تعزيز وقف إطلاق النار عن طريق القيام بفك ارتباط القوات باعتبارها "الخطوة الأولى الأساسية" نحو تنفيذ قرار الأمم المتحدة ٢٤٢ ومن ثم رفعت الجلسة[٤٠].

ولم تشترك منظمة التحرير الفلسطينية [٤١] التي لم تدع اصلاً لحضور المؤتمر [٤٢] ، ولم يتمكن المؤتمر الذي لم تطل اجتماعاته إلا من إنجاز اتفاقية لفصل القوات المتحاربة على الجبهتين المصرية والإسرائيلية ، وتوقيع اتفاقية لفصل القوات في ١٨ كانون الثاني ١٩٧٤ عند الكيلو ١٠١ على طريق القاهرة السويس الصحراوي ، ووضع قوات دولية في المواقع الجديدة [٤٣] .

شدد وزير خارجية الاتحاد السوفيتي أندريه أندرييفتش غروميكو [٤٤] Andrei Andreevich Gromyko في المؤتمر على ضرورة احترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، وأضاف الوزير السوفييتي خلال حديثه في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر السلام في جنيف ، بأنه "

طالما بقيت القوات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، فلن يقوم السلام في الشرق الاوسط ، لقد كان موقفنا دائما واضحا ومتماسكا وهو السلام والامن الشعوب المنطقة ، وهذا يعني بالطبع ضمان العدالة للشعب العربي في فلسطين " [٤٥] .

وبذلت مساع عديدة لاستئناف مؤتمر جنيف بمشاركة منظمة التحرير الفلسطينية ، فاصطدمت بمعارضة إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، رغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت أصدرت في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٧٥ القرار رقم ٣٧٨ طالبت فيه بدعوة منظمة التحرير ممثلة الشعب الفلسطيني على قدم المساواة مع الأطراف الأخرى إلى المشاركة في جميع الجهود والمداولات والمؤتمرات التي تعقد بشأن الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة [٤٦] .

وفي السياق ذاته، عارض هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق خطة وليام روجرز [٤٧] William P. Rogers، لأنها تضمنت انسحابا صهيونيا من أراضي عام ١٩٦٧، وعودة بعض اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وكانت معارضة كيسنجر لخطة روجرز قد عمل على تشجيع اسرائيل لرفضها، فحكومة غولدا مائير [٤٨] Golda Meir هلعت من إمكانية عودة بعض اللاجئين ضمن ترتيبات أردنية صهيونية مشتركة كما نصت عليه خطة روجرز، وساهم ظهور كيسنجر على المسرح السياسي الأمريكي وتأثيره الشخصي على الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون [٤٩] Richard Nixon ، دفع بروجرز إلى الاستقالة، ورحيله عن الحياة السياسية الأمريكية [٥٠].

وعلى الجانب الاخر نجح ياسر عرفات [٥١] في قمة لاهور الإسلامية من ٢٢ إلى ٢٤ شباط ١٩٧٤ في الحصول على اعتراف ٣٧ بلداً ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً وحيداً للشعب الفلسطيني في نضاله المشروع، وفي المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر المجتمع بالقاهرة من ١ إلى ٩ حزيران ١٩٧٤ ، تم التأكيد من جديد على برامج إقامة دولة ديمقراطية على كامل فلسطين لكن لأول مرة تم تبني مبدأ المراحل وكذلك استعمال وسائل غير النضال المسلح [٥٢] .

أصدر القادة العرب قرارهم بتاريخ ٨ تشرين الاول ١٩٧٤ بعد استماعهم لوجهة نظر الاردن والذي أعلن قبوله للقرار الجماعي للقمة وأنه سينفذه بتعاون كامل مع المنظمة ، ويقضى القراربالتأكيد على حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى الوطن وفي تقرير مصيره، وتأكيد حقه في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، على أي أراضي فلسطينية يتم تحريرها ، ودعم منظمة التحرير في ممارسة مسئولياتها على الصعيدين القومى والدولى وفى إطار " الالتزام العربي " [٥٣] .

لم يلبث النجاح الدولي أن جاء مع تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة بـ ١٠٥ أصوات مقابل اعتراض اربع دول من بينها الولايات المتحدة الامريكية في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤ ، والذي نص على دعوة منظمة التحرير الفلسطينية، كممثلة الشعب الفلسطيني للمشاركة في مداولات الجمعية العامة حول المسألة الفلسطينية ، وفق قرار الجمعية العمومية رقم ٣٢٣٧ [٥٤] .

ونتيجة لحرب حزيران ١٩٦٧ واستمرار الاحتلال العسكري من جانب إسرائيل على فلسطين، لم يتسن إلا في عام ١٩٧٤ إعادة وضع قضية فلسطين على جدول أعمال الجمعية العامة كقضية وطنية وإعادة تأييد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وفق قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ ، في ١٤ تشرين الأول ١٩٧٤ وشملت هذه الحقوق: الحق في تقرير المصير دون تدخل خارجي؛ والحق في الاستقلال الوطني والسيادة؛ وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شردوا عنها واقتلعوا منها [٥٥] .

كررت الولايات المتحدة اعتراضها في الجمعية العمومية على قرار رقم ٣٢٣٦ ، واعترفت الأمم المتحدة بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر، واعترافاً منها بأن للشعب الفلسطيني الحق في تقرير المصير وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وإذ تعرب عن بالغ قلقها لكون الشعب الفلسطيني قد منع من التمتع بحقوقه، غير القابلة للتصرف، لا سيما حقه في تقرير مصيره، وإذ تسترشد بمقاصد الميثاق ومبادئه، وتؤكد الأمم المتحدة من جديد أيضاً حق الفلسطينيين، غير القابل للتصرف، في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم التي شُرّدوا منها واقتُلعوا منها، وتطالب بإعادتهم، تشدّد الأمم المتحدة على أن الاحترام الكلّي لحقوق الشعب الفلسطيني هذه، غير القابلة للتصرف، وإحقاق هذه الحقوق، أمران لا غنى عنهما لحل قضية فلسطين، تعترف الأمم المتحدة بأن الشعب الفلسطيني طرف رئيسي في إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط[٥٦].

استقبل ياسر عرفات بالجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٤ ، فأكد في خطابه على ضرورة إدانة الصهيونية باعتبارها ذات طبيعة استعمارية كما أكد على أن المقاومة ليست إرهابية بل ثورية ودعا إلى مستقبل سلام في إطار فلسطين ديمقراطية وعلمانية واعلن : " **عندما نتحدث عن آمالنا المشتركة في فلسطين الغد فإن أهدافنا تشمل كل اليهود الذين يعيشون اليوم بفلسطين والذين يقبلون بالتعايش معنا في سلم ودون تمييزه** " [٥٧] ، وفي ٢٢ تشرين الثاني ١٩٧٤ وبعد سبع سنين من القرار ٢٤٢ اعترفت الجمعية العامة بحق الفلسطينيين في تقرير المصير والسيادة والاستقلال الوطني وفق قرار الجمعية العمومية المرقم ٣٢١٠ ، واعترض المندوب الأمريكي على هذا القرار [٥٨] .

يتضح من مجريات الأحداث أن السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية اتّسمت بازدواجية واضحة، إذ عمدت إلى استخدام حق النقض (الفيتو) لإجهاض قرارات دولية تصب في صالح الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، في الوقت الذي كانت تروّج لخطاب دبلوماسي يدعو للسلام والتسوية. وقد أثّر هذا التحيّز سلبًا في قدرة المجتمع الدولي على فرض حلول عادلة، وأسهم في إطالة أمد النزاع، وتكريس واقع الاحتلال، وإضعاف قرارات الشرعية الدولية في الشرق الأوسط.

ثانياً: الفيتو الأمريكي عدم منح حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والعودة والاستقلال ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٦

مرت الولايات المتحدة الاميركية في تلك الاثناء بأزمة داخلية على خلفية فضيحة ووترغيت[٥٩] Watergate scandal التي خيمت بضلالها على البيت الأبيض ، واثر ذلك ترسخت جذور كيسنجر في دوائر صنع القرار الأميركية، وأضعفت نكسون وأطاحت به فيما بعد ، وعززت دور كيسنجر في دوائر صنع القرار في الولايات المتحدة اذ كان ممسكا بوظيفتي وزير الخارجة ورئيس مجلس الأمن القومي الاميركي مما منحتاه تفردا وقوة في هندسة السياسة الخارجية الاميركية وتنفيذها [٦٠] .

ترك نيكسون بعد فضيحة ووترغيت مكانه في البيت الأبيض لجيرالد فورد [٦١] Gerald Rudolph Ford والذي انجزت في عهده اتفاقية سيناء الثانية [٦٢] ، وقد كان الجو العالمي متوترا، وواصلت الولايات المتحدة الاميركية سياسة الخطوة بخطوة غير مكترثة بالاتحاد السوفييتي بهجومه اللفظي على التفرد الأميركي بمحاولة حل النزاع العربي الاسرائيلي، مؤكدا الاتحاد السوفييتي السابق مرارا على ان المكان الملائم للبحث في نواحي التسوية هو المؤتمر الدولي والذي تم الاتفاق مسبقا على اطلاق اسم مؤتمر جنيف عليه، ومن الضروري إشراكه في جميع المراحل الخاصة بالتسوية [٦٣] .

من ناحية أخرى ، شددت المادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة على الحق الطبيعي للدول في الدفاع عن أنفسها، كما تخوّل مجلس الأمن الصلاحية لاتخاذ الإجراءات المناسبة ضد أي دولة تهدد السلم الدولي، وتكون هذه الإجراءات بالتدريج، كاستخدام العقوبات الاقتصادية، في ما يسمى "الدبلوماسية القسرية "، وصولاً إلى استخدام القوة العسكرية في نهاية المطاف، استناداً إلى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وفي السياق نفسه، تعمل الولايات المتحدة دائماً على تبرير مواقفها وسلوكها السياسي والعسكري تجاه أي قضية دولية، وهي توهم العالم بأنها تلتزم بمبادئ وأهداف الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الذي تبنّى هذه الأسس، بما فيها حق الدفاع

المشروع عن النفس الوارد في المادة الرقم (٥١) من ميثاق الأمم المتحدة، وهي بذلك تستغل هذا الحق أحسن استغلال مع تغيير بسيط في تفسير هذه المادة [٦٤] .

خضعت مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من أبعاد القضية الفلسطينية و في مقدمتها مشكلة اللاجئين لمواقف الإدارات الأمريكية المتعاقبة من إسرائيل، وتحالفها معها، فكلما تعمق التحالف الإسرائيلي مع الولايات المتحدة الأمريكية تراجع الاهتمام الأمريكي بالقضية الفلسطينية كقضية سياسية، وتحولت مشكلة اللاجئين إلى مجرد مشكلة إنسانية في مشاريع التسوية الأمريكية لأزمة الشرق الأوسط، وعلى امتداد الحقب التاريخية للرؤساء الأمريكيين بداية من عهد الرئيس هاري ترومان [٦٥] Harry S. Truman الذي تم تقسيم فلسطين في عهده ، بقي الشعب الفلسطيني وحقوقه المشروعة تحت رحمة تزايد الدور الإسرائيلي في الاستراتيجية الأمريكية الشرق أوسطية من جهة، والصراع الدائر بين الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ووزارة الخارجية الأمريكية، واللوبي الصهيوني من جهة أخرى، مما أدى إلى التراجع المستمر في مواقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية [٦٦] .

استمرت الولايات المتحدة طوال عام ١٩٧٥ بمعارضة أي قرار يصدر من الجمعية العامة للأمم المتحدة يصب في صالح القضية الفلسطينية ، واستهلت ذلك بالتصويت ضد قرار رقم ٣٣٧٩ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ والذي اقر بأن الصهيونية [٦٧] شكل من أشكال العنصرية إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى قرارها ١٩٠٤ المؤرخ في ٢٠ تشرين الثاني ١٩٦٣، الذي أصدرت فيه إعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، وأعربت عن القلق الشديد إزاء مظاهر التمييز العنصري التي كانت لا تزال ملحوظة في فلسطين [٦٨] .

اعترضت المنظمات الصهيونية الضاغطة في الولايات المتحدة [٦٩] على قرار الأمم المتحدة الصادر في تشرين الثاني ١٩٧٥ ، والخاص بإعلان الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية ، ابرزها " مؤتمر القيادة المسيحية الوطنية لأجل إسرائيل" ويضم المؤتمر العشرات من القيادات الصهيونية غير اليهودية التي تمارس من خلال المؤتمر أنشطتها المتنوعة لخدمة إسرائيل وأمنها ورفاهيتها، وتنظم المظاهرات والمؤتمرات وتنشر البيانات والإعلانات، وتقيم العلاقات والتحالفات مع منظمات يهودية، وعدت أن هذا القرار " **يشكل فضيحة لابد من إزالتها من سجل الأمم المتحدة** "، ونشرت بياناً في اهم الصحف الأمريكية حول هذا الموضوع، وقعه مئات من الكنائس البروتستانتية والقيادات الدينية في الولايات المتحدة [٧٠] .

واعلن المندوب الامريكي على قرار الجمعية العامة المرقم ٣٣٨٢ في ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ ، والذي نص على ادانة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق تقرير المصير واستقلال الشعوب الخاضعة للحكم والاستعمار الاجنبيين وخصوصا الشعب الفلسطيني ، واتاحت الحق

للشعوب المضطهدة السلامة الاقليمية والتحرر من السيطرة الاستعمارية والاجنبية والاستعباد الاجنبي بجميع الوسائل المتاحة، وتدين بشدة جميع الحكومات التي لا تعترف بحق الشعوب الواقعة تحت السيطرة الاستعمارية ، وتطالب بالاحترام التام لحقوق الانسان الاساسية لجميع الاشخاص المعتقلين أو المسجونين نتيجة لكفاحهم من اجل تقرير المصير والاستقلال وبالاحترام الدقيق للمادة الخامسة من الاعلان العالمي الحقوق الانسان [٧١].

وتكرر الحال في اعتراض المندوب الأمريكي على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم ٣٤١٤ في ٥ كانون الأول ١٩٧٥ ، وجاء فيه ان الجمعية العامة حظر احتلال الاراضي أو اكتسابها باستخدام القوة والتي تعتبر أي احتلال عسكري لهذه الأراضي ولو كان موقتا أو أي ضم لها أو لجزء منها بالقوة، وتعده عملا أعمال العدوان ، وعبرت الجمعية العامة بقلق بالغ ازاء استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية، واستمرار اسرائيل في انكار الحقوق القومية، غير القابلة للتصرف، للشعب الفلسطيني [٧٢] .

بدأت الجمعية العامة للأمم المتحدة منذ بداية عام ١٩٧٦ تولي اهتمامها إلى الممارسات الإسرائيلية داخل الأراضي المحتلة، وأنشأت في ذلك العام لجنة خاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تؤثر على حقوق الإنسان لسكان الأراضي المحتلة، واصبحت موضع اهتمام كبير من جانب لجنة الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان ، وتأكيد الجمعية العامة على "**الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في فلسطن في تقرير مصيره دون عوائق وفي الاستقلال الوطني والسيادة**" [٧٣] .

استخدمت الولايات المتحدة الامريكية حق النقض (الفيتو) للمرة الثانية ضد قرار مجلس الأمن المرقم ١١٩٤٠ بتاريخ ٢٣ كانون الثاني ١٩٧٦ ، المعنون "قضية الشرق الأوسط بما فيها المسألة الفلسطينية"، ونص على تأكيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، وفي دولة مستقلة، واقتناعاً منه بأن المسألة الفلسطينية تشكل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، واعرب عن قلقه إزاء استمرار تدهور الوضع في الشرق الأوسط، وشجب استمرار إسرائيل في احتلالها لمناطق عربية ورفضها لتطبيق قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة [٧٤] .

واكد القرار على مبدأ عدم جواز الاستيلاء على مناطق بواسطة التهديد بالقوة أو التهديد باستخدامها، وضرورة إقامة سلم عادل ودائم في المنطقة، يرتكز على الاحترام التام لميثاق الأمم المتحدة فضلاً عن قراراتها المتعلقة بقضية الشرق الأوسط، بما في ذلك المسألة الفلسطينية ، وجاء في فقرته الأولى وجوب تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه القومي غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في إقامة دولة مستقلة في فلسطين طبقاً لميثاق الأمم المتحدة ، وحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم والعيش بسلام مع جيرانهم، لمن يرغب منهم في

ذلك، وحق الحصول على تعويضات عن ممتلكاتهم لمن لا يرغب منهم في العودة ، ووجوب انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة منذ حزيران ١٩٦٧ [٧٥] .

واكد القرار ايضاً على ضرورة إقامة ترتيبات ملائمة لضمان، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، سيادة جميع الدول في المنطقة، وسلامة أراضيها واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها ، مع وجوب أخذ النصوص الواردة في الفقرة (١) كلياً في الاعتبار، وذلك في جميع الجهود الدولية والمؤتمرات التي يجري تنظيمها ضمن إطار الأمم المتحدة من أجل إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط ، وطلب من الأمين العام أن يتخذ، في أسرع وقت ممكن، جميع الخطوات اللازمة لتنفيذ بنود هذا القرار، وأن يقدم تقريراً إلى مجلس الأمن بشأن التقدم الذي تم إحرازه في هذا المجال [٧٦] .

برر المندوب الأمريكي في مجلس الامن دانيال باتريك موينيهان [٧٧] Daniel Patrick Moynihan بأن الولايات المتحدة ملتزمة بمسؤوليتها في الشرق الأوسط ، حتى لو كانت وحدها، في الحفاظ على إطار المفاوضات المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن المرقم ٣٣٨ في ٢٢ تشرين الأول ١٩٧٣[٧٨]، وان " **مشروع القرار المعروض علينا، بدلاً من الحفاظ على هذا الإطار، سيشرع في تدميره، فهو يُلغى الحقوق الأساسية، ويُنتقص الحقوق العادلة**" ، واكد ان الولايات المتحدة الأمريكية لم تصوت ضد مشروع القرار بسهولة، إلا بعد دراسة مطولة وواعية، وإدراكًا من حكومته لضرورة أن "**تضع نصب أعينها هدفًا أسمى يتجاوز قاعة المجلس هذه**" [٧٩].

ان قرار مجلس الأمن المرقم ١١٩٤٠ ، والذي وقفت وراءه جميع دول العالم، بما فيها الدول العربية والمعسكر السوفييتي، فضلاً عن دول أوروبا إلا أنه قوبل بالرفض من جانب إسرائيل، وبالنقض من جانب الولايات المتحدة، التي استخدمت حقها في القيتو ، وقد طالب القرار بتسوية سياسية على الحدود المعترف بها دوليا بترتيبات مناسبة من أجل ضمان السيادة، ووحدة أراضي، والاستقلال السياسى لجميع الدول في المنطقة، وحقهم في العيش في سلام، في نطاق حدود آمنة ومعترف بها وهو ببساطة تعديل لقرار الأمم المتحدة ٢٤٢ (كما تفسره الولايات المتحدة رسميا) ، مع إدراجه للدولة الفلسطينية [٨٠] .

من خلال ما تقدم يتضح ان الفيتو الأمريكي كان موافقاً لدرجة كبيرة مع تطلعات الإسرائيليين، وله دور كبير في تحقيق أهدافهم المتمثلة في الانتهاكات بحق الفلسطينيين والتجاوز على حقوقهم المشروعة، ولم تتبنى الولايات المتحدة الامريكية أي موقف يضمن حقوق الفلسطينيين، او على الأقل ينتقد السياسة الصهيونية التوسعية وبالتالي فأن وجود الولايات المتحدة في مجلس الامن يمثل ضامناً حقيقياً لوجود الكيان الصهيوني على الأراضي العربية المحتلة .

ثالثاً: الفيتو الأمريكي على مشروع يدعو إسرائيل للالتزام بحماية الأماكن المقدسة ٢٥ آذار ١٩٧٦

عادت الولايات المتحدة لتنقض قرار مجلس الأمن الذي تقدمت به كل من تنزانيا وباكستان والمرقم ١٢٠٢٢ بتاريخ ٢٤ آذار ١٩٧٦ للمرة الثالثة ، وهو القرار الذي شجب فشل إسرائيل في وقف أعمال تغيير وضع القدس، والدعوة إلى أن تمتنع إسرائيل من مصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات ، ونظر مجلس الامن في التطورات الأخيرة في الأراضي العربية المحتلة، واعرب عن قلقه العميق إزاء الوضع الخَطِر في تلك الأراضي الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي المستمر، وأيضاً إزاء الإجراءات التي تتخذها السلطات الإسرائيلية والمؤدية إلى الوضع الخَطِر ، بما في ذلك الإجراءات التي تهدف إلى التغيير المادي والثقافي والسكاني والديني لطابع الأراضي المحتلة، ولا سيما بالنسبة إلى مدينة القدس، وإقامة المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، وغيرها من انتهاكات لحقوق الإنسان لسكان تلك الأراضي [٨١] .

واكد مجلس الامن في قراره على عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بواسطة الحرب، وأشار الى قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تدعو إسرائيل إلى إلغاء جميع الإجراءات التي اتخذتها ، وإلى الامتناع من اتخاذ أي عمل آخر من شأنه تغيير وضع مدينة القدس وطابع الأراضي العربية المحتلة، على الرغم من القرارات المذكورة آنفاً، واصلت اسرائيل سياستها الهادفة إلى التغيير المادي والثقافي والسكاني والديني لطابع مدينة القدس بالذات [٨٢] .

ودعا القرار الى الحاجة الملحة إلى إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط، وشجب فشل إسرائيل في وضع حد للأعمال والسياسات التي من شأنها تغيير وضع مدينة القدس ودعوة إسرائيل الى الإنهاء السريع لاحتلالها، والامتناع من اتخاذ أية إجراءات ضد السكان العرب في الأراضي المحتلة؛ واحترام وتأييد مبدأ عدم انتهاك حرمة الأماكن المقدسة التي تحتلها، والامتناع من مصادرة الأراضي والممتلكات العربية أو الاعتداء عليها، أو من إقامة مستوطنات إسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة، والامتناع من أية أعمال وسياسات أُخرى تهدف إلى تغيير الوضع القانوني لمدينة القدس، وإبقاء الوضع تحت رقابته الدائمة، مع إمكان الاجتماع ثانية إذا دعت الضرورة إلى ذلك[٨٣].

ادلى مندوب الولايات المتحدة الامريكية في مجلس الامن ويليام وارن سكرانتون [٨٤] William Warren Scranton برأيه حول مشروع القرار بقوله : " **لقد قمنا بتقييم مشروع القرار المعروض على الأعضاء بعناية بناءً على عدد من المعايير، وخلصنا إلى أنه لا يفي بها، لا سيما لأنه يعكس أو يُوحي بحُكم لا يتوافق في مجمله مع الوضع الفعلي في المنطقة**" ، بحجة ان أجزاء من مشروع القرار تستند إلى الحكم بأن إسرائيل تُصر على سياسة تهدف إلى تغيير

الطابع الديني لمدينة القدس، وأن هذا الاستنتاج غير صحيح حسب اعتقاده، بل على العكس تمامًا ، وأن إدارة إسرائيل للأماكن المقدسة في القدس "**قللت فعليًا وبفعالية من التوترات**" (٨٥).

واكد مجدداً بإن الولايات المتحدة الامريكية قد التزمت ببذل كل ما في وسعها للتوصل إلى تسوية، وهي لا نتراجع أمام أي دولة في هذا الصدد ، وقد جهودًا حثيثة في السابق لاستعادة زخم عملية التفاوض التي حققت تقدمًا غير مسبوق، وأعتقد أنه من الإنصاف القول إن هذا الجهد قد أحرز تقدمًا أكبر من أي تقدم آخر بُذل منذ حرب عام ١٩٦٧، وأضاف : " **إننا نؤمن ونشعر بشدة أن هذا المشروع لن يُسهم في عملية التسوية السلمية ، ولذلك، ولأنه في تقديرنا، لا يستوفي المشروع المعايير التي لفتُّ انتباه المجلس إليها يوم الثلاثاء، فإن الولايات المتحدة ستصوّت بـ"لا"** (٨٦).

رابعاً : الفيتو الأمريكي ضد إدانة الأمم المتحدة لإسرائيل ٢٩ حزيران ١٩٧٦

تقدمت باكستان وبنما مرة أخرى بمشروع قرار الى مجلس الأمن ذي الرقم ١٢١١٩ بتاريخ ٢٩ حزيران ١٩٧٦ ، ودعا الى تأكيد حق الشعب الفلسطيني غير القابل للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في العودة والاستقلال الوطني ، ونظر القرار في بند "مسألة ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف"، طبقاً للطلب المتضمن في الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ (الدورة ٣٠) بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ (٨٧) .

استمع مجلس الامن إلى مندوبي الأطراف المعنية، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ممثل الشعب الفلسطيني، ونظر في تقرير اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ن الذي أحيل على مجلس الأمن طبقاً لأحكام الفقرة ٧ من قرار الجمعية العامة رقم ٣٣٧٦ (٨٨) ، واعرب المجلس في قراره عن قلقه العميق لعدم التوصل إلى حل عادل لقضية فلسطين، كونها جوهر النزاع العربي . الإسرائيلي، التي كانت ما زالت تزيد في حدة هذا النزاع، وتعرض للخطر السلم والأمن الدوليين (٨٩) .

ادرك مجلس الامن في القرار المشار اليه عدم إمكان إقامة سلم عادل ودائم في الشرق الأوسط من دون التوصل إلى أمور، منها وضع حل عادل لقضية فلسطين يرتكز على أساس الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، مع الاخذ علما علماً بتقرير اللجنة الخاصة بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ، وتأكيد حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، بما في ذلك الحق في العودة والاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين، طبقاً لميثاق الأمم المتحدة (٩٠) .

أما الولايات المتحدة الامريكية ، فقد استخدمت حقها في القيتو بشأن القرار، وهذه هي المرة الرابعة التي نقضت الولايات المتحدة قرار مجلس الامن المطالب بالحقوق الفلسطينية ، فمنذ

منتصف السبعينيات، والولايات المتحدة مصرة على منع جميع المبادرات، سواء الآتية من قبل الأمم المتحدة او أوروبا، او الدول العربية، الاتحاد السوفييتي، أو منظمة التحرير الفلسطينية، ، وبالرغم من الفيتو الأمريكي لمجلس الأمن، إلا أن الجمعية العامة بالأمم المتحدة استمرت في إصدار تلك القرارات في اجتماعاتها السنوية، وسط ترحيب وتأييد واسع من ناحية، ومعارضة وازدراء أمريكي–إسرائيلي من الناحية الأخرى [٩١] .

من جهته اعلن احد أعضاء بعثة الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الامن ليونارد سي ميكر [٩٢] Leonard C. Meeker بإن تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، هو جهدٌ لمعالجة جانبٍ واحد من جوانب الصراع في الشرق الأوسط، وأن الولايات المتحدة تُدرك أن هذا الجهد كان حسن النية، "**ولكن إن النهج الأساسي المُتبع يبدو لنا مُضلِّلاً**" ، واكد ان الصراع في الشرق الأوسط هو أكثر النزاعات تعقيدًا على الساحة الدولية ، ولا توجد إمكانية حلّ هذه المشكلة من قِبَل اللجان المعنية، مهما كانت النوايا حسنة [٩٣].

وشدد على ان تحقيق السلام من خلال تسوية تفاوضية شاملة تأخذ في الاعتبار جميع القضايا المتعلقة بالنزاع العربي الإسرائيلي، ويكمن إطار هذه التسوية في القرارين ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ، وفي الاجتماعات العديدة التي عقدها هذا مجلس الامن منذ بداية عام ١٩٧٦، والتي تناولت جوانب مختلفة من الوضع في الشرق الأوسط، وأوضحت الولايات المتحدة موقفها بشأن المبادئ التي يجب أن ترتكز عليها تسوية الشرق الأوسط، وبشأن القضية الفلسطينية ككل، وبشأن الوضع في الأراضي التي تحتلها إسرائيل، مؤكداً بأن الموقف الأمريكي واضح ، وليس سبب استخدام الفيتو هو عدم الاهتمام بالشعب الفلسطيني لكن القرارات وتقارير اللجان ليست هي الوسيلة الأنجع للتعامل مع مسألة المستقبل السياسي للفلسطينيين [٩٤].

وفي رده على مندوب بريطانيا في مجلس الامن ايفور ريتشارد [٩٥] Ivor Richard عندما ابدى استغرابه من الفيتو المتكرر الذي استخدمته الولايات المتحدة في عام ١٩٧٦، قائلاً له بأن الولايات المتحدة بذلت قصارى جهدها لتحقيق استئناف مبكر لمفاوضات جادة تسعى إلى تسوية جميع القضايا، وأنه من خلال هذه المفاوضات تسعى بلاده إلى حل للقضية الفلسطينية، والسبب الرئيس الذي دفعه لأستخدام الفيتو أن هناك عيبين أساسيين في هذا المشروع، أولاً، يفتقر النص تمامًا إلى التوازن، إذ يؤكد على حقوق ومصالح أحد طرفي النزاع في الشرق الأوسط ويتجاهل حقوق ومصالح الأطراف الأخرى. ثانيًا، في ذلك المشروع، يؤكد المجلس "حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف في تقرير المصير، بما في ذلك حق العودة وحقه في الاستقلال الوطني والسيادة في فلسطين"، وترى الولايات المتحدة أن المصالح السياسية للفلسطينيين ودورهم في تسوية

نهائية للشرق الأوسط مسألة يجب التفاوض عليها بين الطرفين قبل تحديدها في قرارات المجلس[٩٦].

وعلى هذا الأساس فإن القرارات التي تم اتخاذها بقيت حبرا على ورق نتيجة الفيتو الأمريكي المانع لأي حل يخص القضية الفلسطينية ، وبالتالي كانت فعالية الأمم المتحدة محدودة، فالاجتماعات السنوية أو الدورات العادية باتت بمنزلة طقوس، ولا تحظى بالاهتمام إلا إذا ارتبطت بظهور شخصية شهيرة، كرئيس الولايات المتحدة الأمريكية مثلًا او رئيس الاتحاد السوفييتي ، وفي الواقع ، اكتسبت الجمعية العامة للأمم المتحدة أهميتها بشكل واضح كمنتدى للتعبير عن الاحتجاج من قبل الشعوب الراغبة في الاعتراف بها كدول (كالفلسطينيين منذ السبعينيات) [٩٧] .

في ضوء ما تقدّم، يتّضح أن استخدام الولايات المتحدة للفيتو في مجلس الأمن لم يكن مجرّد إجراء دبلوماسي، بل شكّل أداة استراتيجية لحماية المصالح الإسرائيلية ومنع صدور قرارات ملزمة تدين الاحتلال أو تنصف الحقوق الفلسطينية، وهو ما انعكس سلبًا على فعالية الأمم المتحدة، وحدّ من قدرتها على فرض إرادة المجتمع الدولي. لقد أسهم هذا الموقف الأمريكي في إطالة أمد الصراع، وإضعاف فرص التسوية العادلة، وتكريس واقع الاحتلال والاستيطان، مما حمّل الشعب الفلسطيني تبعات سياسية وإنسانية ما تزال مستمرة حتى اليوم.

الخاتمـــة

- في ختام هذا البحث، تبيّن أنّ السياسة الأمريكية في مجلس الأمن خلال السبعينيات، ولا سيما في عهد كيسنجر، اتسمت باستخدام مكثف للفيتو كوسيلة لتعطيل أي قرار من شأنه دعم الحقوق الفلسطينية أو إدانة الاحتلال الإسرائيلي. وقد تجلّت هذه السياسة في رفض متكرر لقرارات تؤكد حق تقرير المصير وعودة اللاجئين، أو تُدين السياسات التوسعية للاحتلال الإسرائيلي، وخصوصًا فيما يتعلق بمدينة القدس والممارسات الاستيطانية.
- بينما رفعت الشعارات الأمريكية الداعية للسلام، جاءت المواقف الفعلية لتكرّس اختلال موازين القوى في النظام الدولي، وتُضعف دور الأمم المتحدة كمرجعية لحل النزاعات. وبذلك، أصبح الفيتو الأمريكي عاملاً حاسماً في عرقلة الجهود الدولية لإنصاف الشعب الفلسطيني، مما أسهم في تأبيد الاحتلال وغياب الحل العادل والدائم حتى يومنا هذا.
- أن إصرار الولايات المتحدة على عرقلة الإجماع الدولي عبر الفيتو، لم يسهم فقط في تقويض العدالة الدولية، بل أضعف بشكل كبير مصداقية الأمم المتحدة أمام الشعوب، وفتح الباب أمام منطق القوة بديلاً عن القانون الدولي. وقد أدّى هذا الدور الأمريكي إلى تأزيم الوضع الإقليمي،

وتفجير موجات من التوتر والاحتجاج، ولا سيما في الأوساط العربية والإسلامية، التي رأت في هذا الانحياز الصريح عقبةً أمام أي حل سياسي متوازن.

- أظهر تحليل مضمون استخدام الولايات المتحدة لحق النقض (الفيتو) في مجلس الأمن، خلال المدة التي تناولها البحث، أنّ هذا السلوك لم يكن محصورًا في اعتبارات قانونية أو فنية مرتبطة بمشاريع القرارات المطروحة، بل عبّر عن توجه سياسي ثابت هدفه حماية إسرائيل من أي إلزام دولي، واحتواء الضغوط الأممية التي تطالب بإنصاف الفلسطينيين. هذا التوجه انعكس في التصويت ضد قرارات تمحورت حول الحقوق الأساسية كحق العودة، ورفض الاحتلال، وتجريم الاستيطان، والاعتراف بمنظمة التحرير ممثلًا شرعيًا للشعب الفلسطيني.
- مجمل القول حول المواقف الأمريكية الواضحة إزاء كل القرارات الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية وأبعادها، فإن هذه المواقف انبثقت عن طبيعة العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية التي اتسمت بالتحالف الملزم للطرفين .
- تعود العلاقة الخاصة بين الدولتين إلى عوامل عدة أهمها : أهمية إسرائيل بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ، ودور إسرائيل في إطار تحقيق المصالح الأمريكية السياسية والاستراتيجية في الشرق الأوسط ، ونشاط جماعات الضغط (اللوبي الصهيوني) مما يحول دون تخلي الولايات المتحدة الأمريكية عن دعم وتأييد إسرائيل.
- تمكنت السياسات الاستعمارية من تحويل القضية الفلسطينية من قضية حق استيطاني، إلى مسألة مساعدة الشعب الفلسطيني عبر منظمات فرعية ، وفي المتحدة وأهملت جميع القرارات التي أدانت إسرائيل ، ولم تسمح ألى اتخاذ قرار يخدم القضية الفلسطينية .
- بقيت جميع قرارات الامم المتحدة حول القضية الفلسطينية في عداد التوصيات غير الملزمة طبقا للمادة السادسة من ميثاق المنظمة ، وبالتالي فأن الفيتو الأمريكي كان حجر عثرة ضد أي اجراء من شأنه ان يصب في صالح الشعب الفلسطيني .

الهوامـــش

(١) مؤتمر يالطا: مؤتمر دولي عقد في شباط عام ١٩٤٥، في مدينة يالطا السوفياتية الواقعة على سواحل البحر الأسود، لتحديد مصير العالم ، في الوقت الذي كانت فيه ألمانيا النازية شبه منهارة، بعد أن طوقت القوات السوفييتية برلين، وعبرت قوات الحلفاء الحدود الغربية لألمانيا، وفي الوقت الذي كانت جيوش الحلفاء على وشك الانتصار، اتفق الزعماء الذين عُرفوا بالثلاثة الكبار، الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت، ورئيس الوزراء البريطاني، ونستون تشرشل، والسوفييتي، جوزيف ستالين، على الاجتماع في منتجع يالطا السوفييتي، وجرت محادثات جماعية، خلال المدة ما بين ٤ و ١١ شباط، في قصر ليفاديا، مقر إقامة الوفد الأمريكي، تم الاتفاق على تقسيم ألمانيا وبرلين إلى أربع مناطق سيطرة، واحدة لكل دولة من الدول المشاركة في يالطا، والرابعة حظيت

بها فرنسا ، إلى جانب ذلك، تم الإعلان عن إلزام ألمانيا بدفع أقصى قدر ممكن من التعويضات، وشُكِّلت لجنة في موسكو لتحديد المبلغ المستحق عليها ، ووافق الزعماء، على إجراء انتخابات ديمقراطية في جميع أنحاء أوروبا المحرَّرة، بما في ذلك بولندا، التي تقرر أن تكون لها حكومة جديدة، علاوة على ذلك، قرر الزعماء، بناءً على طلب ستالين، الدفع بحدود بولندا نحو الغرب، لمنح الاتحاد السوفييتي مزيداً من الأراضي ، وضم دول البلطيق إلى الاتحاد السوفييتي. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Donald Cameron Watt, Britain and the Historiography of the Yalta Conference and the Cold War, : Diplomatic History , Winter 1989, Vol. 13, No. 1 , Published by: Oxford University Press , (Winter 1989), PP. 67-98

)[2](Athan Theoharis, Roosevelt and Truman on Yalta: The Origins of the Cold War, Political Science Quarterly, Vol. 87, No. 2 , Published by: Oxford University Press , (Jun., 1972), P. 239 .

(٣) حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٥، ص ٦٥ .

(٤) سهيل حسين الفتلاوي، الأمم المتحدة ؛ الإنجازات والإخفاقات ، الجزء الثالث، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص ٢٥٨ .

(٥) يوسي إم هانيماكي، الأمم المتحدة، مقدمة قصيرة جداً ، ترجمة : محمد فتحي خضر ، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص ٥٧ .

(٦) زروال عبد السلام ، الطبيعة القانونية لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام ، مجلة آفاق العلوم ، المجلد الخامس ، العدد ٢، ٢٠٢٠ ، ص ٢٤٧ .

(٧) بول كينيدي ، المصدر السابق ، ص ٧٥ – ٧٦ .

(٨) اعترضت الولايات المتحدة الامريكية بأستخدام حق النقض (الفيتو) لأول مرة على قرار مجلس الامن المرقم ٣٣٢ في ٢١ نيسان ١٩٧٣ ، الذي ادان إسرائيل لهجماتها العسكرية المتكررة على لبنان ، وابدى الأمين العام حزنه على خسارة أرواح المدنيين المفجعة ، وأقلقه كثيراً الوضع المتدهور الناجم عن مخالفة قرارات مجلس الأمن ، وجميع أعمال العنف التي أدت إلى خسارة أرواح أفراد أبرياء وتعريض الطيران المدني الدولي للخطر . للمزيد من التفاصيل ينظر :

R. A. D. S. C., Condemning Israel for its repeated military attacks on Lebanon, Resolution No. 332, April 21, 1973.

(٩) سهيل حسين الفتلاوي، موسوعة المنظمات الدولية : الأمم المتحدة ؛ الأهداف والمبادىء ، الجزء الاول، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١١، ص ٢٦٠ .

(١٠) كورت فالدهايم (١٩١٨ – ٢٠٠٧) : سياسي ودبلوماسي نمساوي ، ولد فالدهايم في فيينا في ٢١ كانون الأول ١٩١٨ ، لم يكمل دراسة الطب ، وقرر الالتحاق بالسلك الدبلوماسي ، وفي عام ١٩٣٦، التحق بالخدمة العسكرية لمدة ١٢ شهرًا للتجنيد في الجيش النمساوي ، وفي عام ١٩٣٧، التحق فالدهايم بالأكاديمية القنصلية في فيينا بمنحة دراسية، وبدأ دراساته في القانون والدبلوماسية ، ألقي القبض عليه لفترة وجيزة من قبل الجستابو

وفصل من منصبه، وتم إلغاء منحة فالدهايم ، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية أنهى دراسته في القانون من جامعة فيينا، شغل منصب وزير الخارجية النمساوية بين عامي ١٩٦٨ – ١٩٧٠ ، ثم تولى منصب الأمين العام الرابع للأمم المتحدة بين عامي ١٩٧٢ – ١٩٨١ ، ومن ثم رئيسًا للنمسا من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٢. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Britannica Book of the Year 2008, Encyclopaedia Britannica, Inc. , 2008, P. 164.

)[11](R. A. D. S. C., Requesting the Secretary-General to submit a comprehensive report on the organization's efforts with regard to the situation in the Middle East, Resolution No. 331, April 20, 1973.

(١٢) غونار يارينغ (١٩٠٧ – ٢٠٠٢): دبلوماسي سويدي، ولد في مقاطعة مالموهوس بالسويد، حصل يارينغ على درجة البكالوريوس في الآداب من جامعة لوند في عام ١٩٢٨، ودرجة الدكتوراه في الفلسفة في عام ١٩٣٣، قام يارينغ بتدريس اللغة التركية في الجامعة في الثلاثينيات، دخل يارينغ السلك الدبلوماسي السويدي كملحق في السفارة السويدية في أنقرة عام ١٩٤٠، ثم موظفا في المفوضية السويدية في طهران عام ١٩٤١ والقائم بالأعمال بالإنابة في طهران وبغداد ، وفي عام ١٩٤٥ عمل مستشارًا بالوكالة وقائمًا بالأعمال بالإنابة في أديس أبابا في عام ١٩٤٦، ثم مبعوثًا سويديًا إلى الهند في عام ١٩٤٨ وإلى سيلان في عام ١٩٥٠ وباكستان عام ١٩٥١، وشغل منصب الممثل الدائم للسويد لدى الأمم المتحدة من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٥٨، ثم سفيرًا لدى الولايات المتحدة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٦٤، وإلى الاتحاد السوفيتي من عام ١٩٦٤ إلى عام ١٩٧٣، وكذلك إلى منغوليا من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٣، وفي العام نفسه تم تعيينه من قبل الأمين العام للأمم المتحدة ممثلًا خاصًا للأمين العام لعملية السلام في الشرق الأوسط ، واستمرت المهمة رسميًا حتى عام ١٩٩١. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Wolfgang Behn , Concise Biographical Companion to Index Islamicus : Bio-bibliographical Supplement to Index Islamicus, 1665-1980, Volume 2 , 2006, P. 176 .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies

)[13](R. A. D. S. C., Condemning Israel for its repeated military attacks on Lebanon, Resolution No. 332, April 21, 1973.

(١٤) قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بتاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٦٧ ، ونص على إقرار مبادئ سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، واعرب مجلس الأمن، عن قلقه المستمر بشأن الوضع الخطر في الشرق الأوسط، وإذ يؤكد عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة ٢ من الميثاق، ويؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين : أ – انسحاب القوات المسلحة الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير، ب – إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام واعتراف بسيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة، واستقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها ، ويؤكد أيضاً الحاجة إلى : أ – ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في

المنطقة، ب – تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ج – ضمان حرمة الأراضي والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة عن طريق إجراءات من بينها إقامة مناطق مجردة من السلاح. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Security Council Resolution 242 , Endorsing the principles of a just and lasting peace in the Middle East, 22 November 1967.

)[15](R. A. D. S. C., Security Council Resolution S/10974, Draft resolution condemning Israel's continued occupation of Palestinian territories, 24 July 1973.

)[16](R. A. D. S. C., Security Council Resolution S/10974, Draft resolution condemning Israel's continued occupation of Palestinian territories, 24 July 1973.

(١٧) قرار مجلس الامن المرقم (١٨١): نص هذا القرار على تقسيم فلسطين، بموافقة ٣٣ دولة واعتراض ١٣ وامتناع الباقي ، وأوصى القرار بأنهاء الانتداب البريطاني، وتقسيم فلسطين الى ثلاث كيانات جديدة : (١) تأسيس دولة عربية فلسطينية على ٤٥ % . (٢) تأسيس دولة يهودية على ٥٥% من فلسطين. (٣) ان تقع مدينتا القدس وبيت لحم تحت الوصاية الدولية ، وجاء في نص القرار : إن الجمعية العامة وقد عقدت دورة استثنائية بناء على طلب السلطة المنتدبة لتأليف لجنة خاصة وتكليفها الإعداد للنظر في مسألة حكومة فلسطين المستقلة في الدورة العادية الثانية، وقد ألفت لجنة خاصة، وكلفتها التحقيق في جميع المسائل والقضايا المتعلقة بقضية فلسطين، وإعداد اقتراحات لحل المشكلة وقد تلقت وبحثت في تقرير اللجنة الخاصة بما في ذلك عدد من التوصيات الاجتماعية ومشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي أقرته أكثرية اللجنة الخاصة، تعد أن من شأن الوضع الحالي في فلسطين إيقاع الضرر بالمصلحة العامة والعلاقات الودية بين الأمم . للمزيد من التفاصيل ينظر : سلوى الطريفي ، القضية الفلسطينية : تحبير على ورق ام تجديد لواقع امة ، دار امجد للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠١٨ ، ص ٣١ – ٣٢؛

United Nations ,Official records of the 2nd Session of the General Assembly, 16 September–29 November 1947 , Decision taken on the Report of the Ad Hoc Committee on the Palestinian Question, No. 181 , November 29, 1947, PP. 131 – 134.

)[18](R. A. D. S. C., Security Council Resolution S/10974, Draft resolution condemning Israel's continued occupation of Palestinian territories, 24 July 1973.

(١٩) جون أ. سكالي : دبلوماسي امريكي ، ولد بمقاطعة كانتون بولاية أوهايو الأمريكية في ٢٧ نيسان ١٩١٨ ، عمل في بداية مشواره المهني صحفياً ومراسلاً لشبكة أي. بي. سي.، ثم انضم لاحقاً إلى إدارة الرئيس جون نيكسون ، عندما شغل منصب مستشار الشؤون الخارجية للرئيس نيكسون، ثم أصبح سفيراً للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة من ٢٠ شباط ١٩٧٣ إلى ٢٩ حزيران ١٩٧٥ ، توفي في ٩ تشرين الأول ١٩٩٥. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Bob Navarro, United States Ambassadors to the United Nations, Oxford University Press, 2010 , PP. 39 – 42.

(٢٠) جورج مارشال (١٨٨٠ – ١٩٥٩) عسكري ودبلوماسي امريكي ، ولد في مقاطعة يونيون تاون بولاية بنسلفانيا، وتخرج من معهد فيرجينيا العسكري في عام ١٩٠١ ، وحصل على ملازم ثاني للمشاة في عام ١٩٠٢ ، خدم في الولايات المتحدة وخارجها في مناصب مختلفة، وبعد دخول البلاد الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٧، خدم مارشال في الفرقة الأولى ، وبعد الحرب، أصبح مارشال مساعدًا لرئيس أركان الجيش ، وفي عام ١٩٢٧، أصبح مساعدًا لقائد مدرسة المشاة بالجيش ، وفي عامي ١٩٣٢ و١٩٣٣ تولى قيادة فوج المشاة الثامن ، ثم تولى قيادة اللواء الخامس، وفي عام ١٩٣٨، تم تعيين مارشال في قسم خطط الحرب ضمن موظفي وزارة الحرب، وبصفته وزيرًا للخارجية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٤٩، دافع مارشال عن إعادة بناء أوروبا، وهو البرنامج الذي أصبح يُعرف باسم خطة مارشال ، والذي أدى إلى حصوله على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٥٣، ثم شغل مارشال منصب رئيس اللجنة الأمريكية لآثار المعارك ، ورئيس الصليب الأحمر الوطني الأمريكي ، ثم شغل منصب وزير الدفاع بين عامي ١٩٥٠ – ١٩٥١ . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Paul David Cook , Allied War Criminals of WWII, Xlibris Author Bookstore, 2010, PP. 95 – 98 .

(21) U. N. S. C., Provisional verbatim record of the 1735th Meeting , Adoption of the agenda The situation in the occupied Arab territories, Held in New York on Thursday, 26 July 1973, P. 12 .

(22) U. N. S. C., Provisional verbatim record of the 1735th Meeting , 26 July 1973, P. 13 .

(٢٣) نص قرار الجمعية العامة رقم (١٨٦) على تأييد الأمم المتحدة لجهود مجلس الأمن في إحلال هدنة في فلسطين، وتدعو جميع الحكومات والمنظمات والأشخاص إلى التعاون على تنفيذ مثل هذه الهدنة. وفوضت الجمعية العامة وسيطاً تابعاً للأمم المتحدة في فلسطين، تختاره لجنة من الجمعية العامة مؤلفة من ممثلي الصين وفرنسا واتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية وبريطانيا والولايات المتحدة الأميركية، سلطة القيام بالمهمات التالية: أ . استعمال مساعيه الحميدة لدى السلطات المحلية والطائفية في فلسطين، في سبيل: ١ . تأمين القيام بالخدمات العامة الضرورية لسلامة سكان فلسطين ورفاهيتهم. ٢ . تأمين حماية الأماكن المقدسة والمباني، والمواقع الدينية في فلسطين. ٣ . إيجاد تسوية سلمية للوضع المستقبل في فلسطين. ب . التعاون مع لجنة الهدنة في فلسطين التي عينها مجلس الأمن في قراره الصادر في ٢٣نيسان ١٩٤٨. للمزيد من التفاصيل ينظر :

F.R.U.S, VOL. 5 , State Resolution 186 (S–2) Adopted by the General Assembly on May 14, 19481, New York, May 17 , 1948 , No.272 , P. 994.

(24) U. N. S. C., Provisional verbatim record of the 1735th Meeting , 26 July 1973, P. 13 .

(٢٥) محمد حسن الزيات (١٩١٥ – ١٩٩٣): سياسي مصري، ولد في مدينة دمياط ، حصل علي ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٣٩، وحصل على الدكتوراة من جامعة أكسفورد في ١٩٤٧، التحق بالسلك الدبلوماسي في ١٩٥٥ واختير الزيات قائما بالأعمال ورئيسا لبعثة مصر في طهران حتى عام ١٩٥٦، عين مندوبا في

المجلس الاستشاري للصومال في ١٩٥٧، وشارك بجهوده الدبلوماسية في استقلال الصومال، عين مندوبا لمصر في الأمم المتحدة عام ١٩٦٠، ثم سفيرا لمصر في الهند ونيبال في ١٩٦٤، ثم وزيرا للخارجية بين عامي ١٩٧٢ – ١٩٧٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

https://web.archive.org/web/20220708121902/https://www.hindawi.org/contributors/40971414/

(٢٦) اتفاقية سايكس بيكو : اتفاقية سياسية وقعت بين فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية على اقتسام الدول العربية الواقعة شرقي البحر المتوسط عام ١٩١٦ في إطار تقسيم أراضي الإمبراطورية العثمانية التي كانت توصف بالرجل المريض، وتم الوصول إليها بين نيسان وأيار من ذلك العام على صورة تبادل وثائق بين وزارات خارجية الدول الثلاث (فرنسا وبريطانيا وروسيا القيصرية ، وعينت الحكومة الفرنسية قنصلها العام السابق في بيروت جورج بيكو مندوبا ساميا لمتابعة شؤون الشرق الأدنى ، ومفاوضة الحكومة البريطانية في مستقبل البلاد العربية ، ولم يلبث أن سافر إلى القاهرة واجتمع بالمندوب السامي البريطاني لشؤون الشرق الأدنى مارك سايكس بإشراف مندوب روسيا ، وأسفرت هذه الاجتماعات والمراسلات عن اتفاقية عرفت باسم "اتفاقية القاهرة السرية"، ثم انتقلوا إلى مدينة بطرسبرغ الروسية ، وأسفرت هذه المفاوضات عن اتفاقية ثلاثية سميت اتفاقية سايكس بيكو ، وذلك لتحديد مناطق نفوذ كل دولة على النحو التالي : استيلاء فرنسا على غرب سوريا ولبنان وولاية أضنة ، واستيلاء بريطانيا على منطقة جنوب ووسط العراق بما فيها مدينة بغداد، وكذلك ميناء عكا وحيفا في فلسطين ، واستيلاء روسيا على الولايات الأرمنية في تركيا وشمال كردستان . للمزيد من التفاصيل ينظر : مجموعة باحثين ، الطريق الى سايكس – بيكو الحرب العالمية الاولى بعيون عربية ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، ٢٠١٦ ، ص ٨ – ١٢ .

(٢٧) مؤتمر سان ريمو: انعقد مؤتمر في منتجع سان ريمو الإيطالي، للمدة ١٩–٢٦ نيسان عام ١٩٢٠، شاركت فيه وفود القيادة العليا للحلفاء التي لم تكترث باستقلال مملكة عربية كان قد أعلنت في دمشق قبل ذلك بشهر، وإنما كان همها ما ستعهد به عصبة الأمم من انتداب لفرنسا وبريطانيا في الشرق الأوسط، وملخص نتائج المعاهدة ما يلي: وضع سورية ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، ووضع العراق، وفلسطين وشرقي الأردن تحت الانتداب البريطاني، مع الالتزام بتنفيذ وعد بلفور. للمزيد من التفاصيل ينظر: يوجين روجان، العرب من الفتوحات العثمانية الى الحاضر، ترجمة محمد ابراهيم الجندي، القاهرة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١١، ص ٢٧٢ .

(28) U. N. S. C., Provisional verbatim record of the 1735th Meeting , 26 July 1973, P. 14 .

(29) U. N. S. C., Provisional verbatim record of the 1735th Meeting , 26 July 1973, P. 10 .

(٣٠) وليام ب. كوانت، عملية السلام : الدبلوماسية الامريكية والنزاع العربي – الاسرائيلي منذ ١٩٦٧ ، تعريب هشام الدجاني ، القاهرة ، مؤسسة الاهرام للطباعة ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٠ – ١٥٢.

(٣١) انشئت قناة السويس، التي تربط بين البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر عبر مصر، من قبل المهندسين الفرنسيين في عام ١٨٦٩، وعلى مدى ٨٧ عامًا، ظلت إلى حد كبير تحت السيطرة البريطانية

والفرنسية، واعتمدت عليها أوروبا كطريق شحن غير مكلف للنفط من الشرق الأوسط، وبدأت أزمة السويس عندما أمم الرئيس المصري جمال عبد الناصر قناة السويس، في ٢٦ تموز ١٩٥٦، وردا على ذلك، غزت إسرائيل في أواخر تشرين الأول القناة، وهبطت القوات البريطانية والفرنسية في أوائل تشرين الثاني ١٩٥٦، محتلة منطقة القناة. للمزيد من التفاصيل ينظر : أنجلو ساماركو ، قناة السويس تاريخها ومشكلاتها، وفقاً للوثائق المصرية والاوربية غير منشورة، ترجمة ولاء عفيفي عبدالصمد وهيثم كمال سلامة، القاهرة، المركز القومي للترجمة والنشر، ٢٠١٥.

(٣٢) جيرمي سولت ، تفتيت الشرق الاوسط : تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي ، ترجمة نبيل صبحي الطويل ، دمشق ، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١١ ، ص ٣٠٠ .

(٣٣) أعاد القرار التأكيد على الشروط الواردة في القرار ٣٣٨ (الذي يستند في حد ذاته إلى القرار ٢٤٢)، وإعادة قوات الجانبين إلى المواقع التي كانت تحتلها عندما دخل وقف إطلاق النار (٣٣٨) حيز التنفيذ، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة– العامة لاتخاذ إجراءات نحو نشر مراقبين للإشراف على وقف إطلاق النار، مستخدما لهذا الغرض الافراد التابعين للأمم المتحدة ، وحث الأطراف المعنية على عودة قوات الجانبين الى المواقع التي كانت تحتلها لحظة سريان ووقف اطلاق النار . للمزيد من التفاصيل ينظر :

R. A. D. S. C., Emphasis on the conditions contained in Resolution 338 , Resolution No. 339, October 23, 1973.

(٣٤) جيرمي سولت ، المصدر السابق ، ص ٣٠١ .

)35(R. A. D. S. C., Geneva Peace Conference and the role of the Secretary–General, Resolution No. 344 ,December 15, 1973.

)36(R. A. D. S. C., Resolution No. 344 ,December 15, 1973 .

)37(R. A. D. S. C., Requesting a ceasefire and calling for the implementation of Resolution No. (242) in all its parts , Resolution No. 338, October 22, 1973.

(٣٨) هنري ألفريد كيسنجر (١٩٢٣ – ٢٠٢٣) : دبلوماسي امريكي، ولد في ألمانيا، وهاجر إلى الولايات المتحدة عام ١٩٣٨ كلاجئ يهودي فارًا من الاضطهاد النازي ، خدم في الجيش الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية، وبعد الحرب تلقى تعليمه في جامعة هارفارد ، وأصبح فيما بعد أستاذا للعلوم الحكومية في الجامعة واكتسب شهرة دولية كخبير في الأسلحة النووية والسياسة الخارجية ، عمل كمستشار للوكالات الحكومية ومراكز الأبحاث والحملات الرئاسية لنيلسون روكفلر ونيكسون قبل أن يتم تعيينه مستشارًا للأمن القومي بين عامي ١٩٦٩ – ١٩٧٥ ، ثم وزيرًا للخارجية بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٧ في عهد الرئيس نيكسون، وكان كيسنجر من دعاة النهج العملي في الجغرافيا السياسية المعروف باسم السياسة الواقعية ، وكان رائدًا في سياسة الانفراج مع الاتحاد السوفييتي ، وقام بتنسيق انفتاح العلاقات مع الصين ، وشارك في " الدبلوماسية المكوكية " في الشرق الأوسط لإنهاء الحرب العربية الاسرائيلية ، وتفاوض في اتفاقيات باريس للسلام ، التي أنهت التورط الأمريكي في حرب فيتنام ، ولدوره في التفاوض على الاتفاقيات، حصل على جائزة نوبل للسلام عام ١٩٧٣ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson Encyclopedia of U.S. Foreign Relations, Vol. 3 , Oxford University Press, 1997 , P. 19.

(٣٩) عمرو موسى ، كتابيه : الكتاب الأول: النشأة وسنوات الدبلوماسية، دار الشروق للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠١٧ ، ص ٩٠ .

(٤٠) عمرو موسى ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٤١) منظمة التحرير الفلسطينية : أنشئت عام ١٩٦٤ عقب قرار صدر عن القمة العربية الأولى التي عقدت بالقاهرة ، وقبلها كانت فلسطين تمثل في الجامعة تمثيلا شكليا منذ تأسيسها عام ١٩٤٥، وأعلن المؤتمر العربي الفلسطيني الأول الذي عقد لهذا الغرض في القدس في ٢٨ آب ١٩٦٤ قيام منظمة التحرير الفلسطينية، وصادق على الميثاق القومي للمنظمة وعلى نظامها الأساسي، وانتخب الشقيري رئيسا للجنتها التنفيذية التي كلف باختيار أعضائها. ينظر ، رباح مرزة خضير ، دور منظمة التحرير الفلسطينية في الحرب الاهلية اللبنانية ١٩٧٥ – ١٩٨٢ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التربية / جامعة كربلاء ، ٢٠١٥ ، ص ١٦ – ١٨ .

(٤٢) اليوميات الفلسطينية ، المجلد الثامن عشر ، مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية للطباعة ، بيروت ، ١٩٧٨ ، ص ٧١٢ .

(٤٣) عمرو موسى ، المصدر السابق ، ص ٩٠ .

(٤٤) أندريه أندريفتش غروميكو (١٩٠٩ – ١٩٨٩): سياسي سوفيتي ولد في ١٨ تموز ١٩٠٩ اختاره ستالين في عام ١٩٣٩ مديراً لإدارة دول أمريكا في وزارة الخارجية ، ومستشاراً لسفارة الاتحاد السوفييتي في الولايات المتحدة الأمريكية. عُيِّن سفيراً لبلاده لدى الولايات المتحدة الأمريكية (١٩٤٣ – ١٩٤٦) ورئيساً للبعثة الدبلوماسية السوفييتية في كوبا. أصبح الممثل الدائم للاتحاد السوفييتي لدى مجلس الأمن والجمعية العمومية لمنظمة الأمم المتحدة (١٩٤٦– ١٩٤٨)، شغل منصب النائب الأول لوزير الخارجية (١٩٤٩. ١٩٥٢)، ثم عُيِّن سفيراً لبلاده لدى المملكة المتحدة (١٩٥٢. ١٩٥٣)، ثم وزير الخارجية من عام (١٩٥٧– ١٩٨٥) ، كما شغل في الوقت نفسه النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ٢٤ أذار ١٩٨٣ – ٢ تموز ١٩٨٥) كما شغل منصب رئيس المجلس الرئاسي للسوفييت الأعلى (٢٧ تموز ١٩٨٥ – ١ تشرين الاول ١٩٨٨ تقاعد عن العمل عام ١٩٨٨، ليتفرق لكتابة مذكراته ، توفي في ٢ تموز ١٩٨٩.للمزيد من المعلومات ينظر : معتز محمد الداودي ، أندرية جروميكو ودوره في سياسة الاتحاد السوفيتي الخارجية ١٩٣٩– ١٩٨٨، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة قناة السويس، ٢٠٢١ .

(٤٥) اليوميات الفلسطينية ،المجلد الثامن عشر، المصدر السابق ، ص ٧١٢.

(46) R. A. D. S. C., Inviting the Liberation Organization, the representative of the Palestinian people, to participate in all efforts and conferences held regarding the Middle East , Resolution No. 378, October 23, 1975.

(٤٧) وليم روجرز (١٩١٣ – ٢٠٠١): سياسي ودبلوماسي أمريكي، ولد في نورفولك بولاية نيويورك ، التحق بجامعة كولجيت ، ثم التحق بكلية الحقوق بجامعة كورنيل ، وعمل محررًا لمجلة كورنيل للقانون ، وتخرج فيها عام ١٩٣٧،كان عضوا بارزا في الحزب الجمهوري ، شغل روجرز منصب النائب الرابع للمدعي العام للولايات المتحدة بين عامي (١٩٥٣–١٩٥٧) والمدعي العام الثالث والستين للولايات المتحدة بين عامي (١٩٥٧–

١٩٦١) في عهد الرئيس دوايت أيزنهاور ، وشغل منصب وزير الخارجية بين عامي (١٩٦٩-١٩٧٣) في عهد الرئيس ريتشارد نيكسون ، وعلى الرغم من كونه احد المقربين من نيكسون، الا ان مستشار الأمن القومي هنري كيسنجر طغى على روجرز وخلفه في النهاية كوزير للخارجية في ايلول ١٩٧٣. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Bruce W. Jentleson and Thomas G. Paterson Encyclopedia of U.S. Foreign Relations, Vol. 4 , Oxford University Press, 1997 , P. 13.

(٤٨) غولدا مائير (١٨٩٨ – ١٩٧٨) : وُلدت في ٣ آيار ١٨٩٨ في كييف ، وهاجرت مع والدها إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٠٣ للعثور على عمل ، وهناك التحقت بمدرسة فورث ستريت فورث من ١٩٠٦ إلى ١٩١٢ في ميلووكي بولاية ويسكونسن ، ثم التحقت بالمدرسة الثانوية عندما كانت في الرابعة عشرة من عمرها ، وواصلت دراستها في دنفر وتخرجت في عام ١٩١٥ ، وبعد ان تزوجت تركت وظيفتها وهاجرت مع زوجها إلى فلسطين في عام ١٩٢١ ، ثم عادت إلى الولايات المتحدة في عام ١٩٤٨ وجمعت مبالغ مالية من الجالية اليهودية الأمريكية لشراء الأسلحة لدولة إسرائيل ، وكانت من بين الموقعين الأربعة والعشرين الذين وقعوا إعلان الاستقلال (الاسرائيلي) في ١٤ آيار ١٩٤٨ ، بعدها تم تعيينها سفيرة إسرائيل في الاتحاد السوفيتي بين عامي ١٩٤٨ – ١٩٤٩ ، عقب ذلك انتُخبت وزيرة للعمل في عام ١٩٤٩ ، وهو منصب شغلته حتى عام ١٩٥٦ ، وفي عام ١٩٥٦ شغلت منصب وزيرة الخارجية ، وفي عام ١٩٦٩ تم اختيارها لمنصب رئيسة وزراء إسرائيل في المدة من اذار ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٤ ، للمزيد من التفاصيل ينظر :

Frank N. Magill , The 20th Century Go-N: Dictionary of World Biography , Vol. 8 , London , 1999 , PP. 2472 – 2479.

(٤٩) ريتشارد نيكسون (١٩١٣ – ١٩٩٤) : الرئيس السابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية ، ولد نيكسون في بلدة صغيرة في جنوب كاليفورنيا ، تخرج من كلية الحقوق بجامعة ديوك عام ١٩٣٧، ومارس المحاماة في كاليفورنيا، ثم انتقل مع زوجته إلى واشنطن العاصمة عام ١٩٤٢ للعمل في الحكومة الفيدرالية ، وبعد أن خدم في الخدمة الفعلية في قوات الاحتياط البحرية خلال الحرب العالمية الثانية ، تم انتخابه لعضوية مجلس النواب في عام ١٩٤٦ ، وفي عام ١٩٥٠ ، انتخب عضوا في مجلس الشيوخ ، تم انتخابه نائبًا للرئيس أيزنهاورفي انتخابات عام ١٩٥٢ ، وعمل لمدة ثماني سنوات كنائب للرئيس ، خسر الانتخابات الرئاسية عام ١٩٦٠ بفارق ضئيل أمام مرشح الحزب الديمقراطي جون إف كينيدي ، وبعد خسارته في انتخابات حاكم ولاية كاليفورنيا عام ١٩٦٢ ، أعلن اعتزاله الحياة السياسية ، ومع ذلك، في عام ١٩٦٨ ، خاض انتخابات الرئاسة مرة أخرى وهزم المرشح الديمقراطي هيوبرت همفري ، شهدت رئاسته تقليل مشاركة الولايات المتحدة في حرب فيتنام ، والانفراج مع الاتحاد السوفيتي والصين ، وهبوط أبولو ١١ على سطح القمر، وإنشاء وكالة حماية البيئة وإدارة السلامة والصحة المهنية ، انتهت ولاية نيكسون الثانية مبكرًا عندما أصبح الرئيس الأمريكي الوحيد الذي استقال من منصبه، نتيجة فضيحة ووترغيت . للمزيد من التفاصيل ينظر : اودو زاوتر ، المصدر السابق ، ص ٢٦١ – ٢٦٩ .

(٥٠) مالك محسن العيساوي ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه حق عودة اللاجئين الفلسطينيين ، المجلة السياسية والدولية ، العدد ٤٦ ، آذار ٢٠٢٠ ، ص ٢٩١ .

(٥١) ياسر عرفات (١٩٢٩ – ٢٠٠٤) : سياسي فلسطيني ، ولد في ٢٤ آب في القاهرة ، أنهى تعليمه الأساسي والمتوسط في القاهرة بدأ عرفات بتشكيل مجموعات من أصدقائه الذين لجأوا إلى الكويت قادمين من غزة، وتطورت تلك المجموعات حتى كوَّنت حركة عرفت باسم حركة فتح في المدة ما بين عامي ١٩٥٨–١٩٦٠ ، ثم ترأس منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٩ ، وشرع عرفات في آخر فترات حياته في سلسلة من المفاوضات مع اسرائيل لإنهاء عقود من الصراع الاسرائيلي الفلسطيني ، ومن تلك المفاوضات مؤتمر مدريد ١٩٩١، واتفاقية أوسلو، وقمة كامب ديفيد ٢٠٠٠ ، توفي في ١١ تشرين الثاني ٢٠٠٤ بباريس عن عمر ناهز ٧٥ عاما . للمزيد من التفاصيل ينظر : فؤاد صالح السيد ، موسوعة اعلام القرن العشرين في العالمين العربي والاسلامي ، ج٢، بيروت ، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠١٣ ، ص ٤٨٧ .

(٥٢) هنري لورنس ، المصدر السابق ، ص ٣٣٨ .

(٥٣) طه الفرناوي ، الصراع العربي الإسرائيلي في ضمير دبلوماسي مصري ، دار المستقبل العربي ، الإسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص ١٠٦ .

(54) UN. General Assembly , Observer status for the Palestine Liberation Organization, Resolution No. 3237, November 22, 1974, P. 4 .

(٥٥) الأمم المتحدة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه، المصدر السابق ، ص ٢ .

(56) UN. General Assembly , Question of Palestine, Resolution No. 3236, A/RES/3236, October 14, 1974, P. 4 .

(٥٧) هنري لورنس ، المصدر السابق ، ص ٣٣٨ .

(58) UN. General Assembly , Invitation to the Palestine Liberation Organization, Resolution No. 3210, October 22, 1974, P. 3 .

(٥٩) قضية تجسس داخلي في الولايات المتحدة ابتدت أحداثها في ١٧ حزيران ١٩٧٢ حين القت الشرطة القبض على خمس أشخاص كانو يزرعوا اجهزة تنصت على المكالمات التليفونية للجنة القومية التابعة للحزب الديموقراطي، وفي ١٥ ايلول ١٩٧٢ وجهت هيئه المحلفين تهمة التجسس للخمس أشخاص وتبين انهم من منظمين الحملة الإنتخابية لريتشارد نيكسون ، وانتهت القضية بإستقاله الرئيس ريتشارد نيكسون في عام ١٩٧٤ ، قبل ان يجهز الكونغرس لعزل نيكسون لكنه قدم استقالته قبل اصدار أمر بعزله في ٨ آب ١٩٧٤ واصبح نيكسون أول رئيس يستقيل من منصبه في تاريخ الولايات المتحدة الامريكية ، وبعد تولي جيرالد فورد الرئاسة مكانه أصدر عفو رئاسي عنه. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Ruth P. Morgan, Nixon, Watergate, and the Study of the Presidency, Presidential Studies Quarterly , Vol. 26, No. 1, Published by: Wiley on behalf of the Center for the Study of the Presidency and Congress , (Winter, 1996), PP. 217-238.

(٦٠) مروان بحيري ، السياسة الامريكية والشرق الأوسط ، في " مجموعة مؤلفين " السياسة الامريكية والعرب ، سلسلة كتب المستقبل العربي ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٦٦ .

(٦١) جيرالد فورد (١٩١٣ – ٢٠٠٦) : الرئيس الثامن والثلاثين للولايات المتحدة ، ولد فورد في نبراسكا ، التحق بجامعة ميشيغان ، قبل أن يلتحق بكلية الحقوق بجامعة ييل ، بعد ذلك، خدم في قوات الاحتياط البحرية الأمريكية من عام ١٩٤٢ إلى عام ١٩٤٦، بدأ فورد حياته السياسية في عام ١٩٤٩ نائبا في مجلس النواب

الأمريكي ، وخدم في هذا المنصب لمدة ٢٥ عامًا تقريبًا، وشغل منصب زعيم الحزب الجمهوري في مجلس النواب الأمريكي من عام ١٩٦٥ إلى عام ١٩٧٣، وكان آخر تسعة أعوام منها زعيمًا للأقلية في مجلس النواب، وفي كانون الاول ١٩٧٣، أصبح فورد أول شخص يتم تعيينه لمنصب نائب الرئيس بموجب أحكام التعديل الخامس والعشرين للدستور، بعد الاستقالة اللاحقة للرئيس نيكسون في آب ١٩٧٤، تولى فورد الرئاسة من بعده ، من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٧٧، وهو الشخص الوحيد الذي يشغل منصب الرئيس ونائب الرئيس دون أن يتم انتخابه لأي من المنصبين، أشرف فورد على أسوأ اقتصاد خلال العقود الأربعة التي تلت الكساد الكبير ، مع تزايد التضخم والركود، وفي أحد أعماله الأكثر إثارة للجدل، منح عفوًا رئاسيًا لنيكسون لدوره في فضيحة ووترغيت ، وقع فورد على اتفاقيات هلسنكي ، والتي كانت بمثابة خطوة نحو الانفراج في الحرب الباردة ، وفي الانتخابات التمهيدية الرئاسية للحزب الجمهوري عام ١٩٧٦ ، هزم فورد رونالد ريغان للحصول على ترشيح الحزب الجمهوري، لكنه خسر الانتخابات الرئاسية بفارق ضئيل أمام المنافس الديمقراطي جيمي كارتر . للمزيد من التفاصيل ينظر : اودو زاوتر ، المصدر السابق، ص ٢٧٠ – ٢٧٤ .

(٦٢) اتفاقية سيناء الثانية : وتعرف بأتفاقية (فك الاشتباك الثاني) تم التوقيع عليها بين مصر وإسرائيل بأشراف الولايات المتحدة الأمريكية ومشاركتها، في ٤ ايلول ١٩٧٥ ، ولم يغب موضوع مؤتمر جنيف عن تلك الاتفاقية حيث بقي اطارا شكليا مرتبطا بسياسة الانفراج السائدة رغم اجواء الشرق الأوسط المتوترة ، وبموجبها تقدمت مصر الى خطوط جديدة مستردة حوالي ٤٥٠٠ كيلومتر من سيناء. وأهم ما جاء في اتفاقية سيناء الثانية ، إن النزاع في الشرق الأوسط لن يحسم بالقوة العسكرية وإنما بالوسائل السلمية . للمزيد من التفاصيل ينظر : سالي عاطف فتح الله محمد ، إعلام الحرب بين الحقيقة والتضليل ..حرب أكتوبر، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٢٣، ص ٩٨ .

(٦٣) خالد حماد احمد عياد ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية اتجاه عملية السلام العربية – الإسرائيلية ١٩٧٣ – ٢٠١٣ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، ٢٠١٤ ، ص ٢٣ .

(٦٤) محمد يوسف الحافي ، المصدر السابق ، ص ١٤٠ – ١٤١ .

(٦٥) هاري ترومان (١٨٨٤ – ١٩٧٢) الرئيس الثالث والثلاثين للولايات المُتحدة الأميركية، ولد في مدينة لامار بولاية ميسوري في ٨ أيار ١٨٨٤، انتخب نائباً لمجلس الشيوخ عن ولاية ميسوري بين عامي ١٩٣٥–١٩٤٥ ، اختاره الرئيس روزفلت نائباً له عام ١٩٤٤ وخلفه بعد موته في العام التالي، أيد فكرة قيام الأمم المُتحدة ، وسمح ترومان باستخدام الأسلحة النووية للمرة الأولى والوحيدة في الحرب ضد مدينتي هيروشيما وناغازاكي اليابانيتين ، مما أدى إلى استسلام اليابان ونهاية الحرب العالمية ، أشرف ترومان على بداية الحرب الباردة في عام ١٩٤٧ ، وأشرف على جسر برلين الجوي وخطة مارشال في عام ١٩٤٨ ، وعلى مشاركة الولايات المتحدة في الحرب الكورية ١٩٥٠–١٩٥٣، وبالنسبة للقضايا العربية لعب ترومان دوراً في تأييد الحركة الصهيونية وفي دعم قيام (اسرائيل)، توفي في ٢٩ كانون الأول عام ١٩٧٢، أودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأميركية منذ ١٧٨٩ حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، ٢٠٠٦ ، ص ٢١٧–٢٣٥؛ احمد عبد الواحد عبد النبي، الرئيس الامريكي هاري ترومان واثر مبدئه في العلاقات الدولية ١٩٤٥ – ١٩٥٣، أطروحة دكتوراه غير منشورة، الجامعة المستنصرية – كلية التربية، ٢٠١١ .

(٦٦) ناجي البشير ، المصدر السابق ، ص ٩٩ .

(٦٧) حركة سياسية ظهرت أواخر القرن التاسع عشر الميلادي داخل التجمعات اليهودية في وسط وشرق أوروبا، وقامت على فكرة إيجاد كيانٍ سياسي (دولة) تنهي حالة التيه التي يعيشها اليهود منذ إخضاعهم من قبل المملكة الآشورية، وفق المعتقدات التلمودية، وتسمح بعودة الشعب اليهودي إلى الوطن أو الأرض الموعودة فلسطين، وقامت الحركة الصهيونية على فكرة أن شتات اليهود عبر العالم نزع عنهم صفة الأمة وحرمهم من إقامة كيان أو كيانات سياسية تضمن لهم التميز من الناحية الاجتماعية وتبعد عنهم خطر الذوبان داخل المجتمعات الأوروبية التي كانوا يعيشون داخلها أقليات تعاني التهميش والاحتقار وتبقى على هامش الحياة السياسية والاقتصادية، وارتبطت نشأة الحركة الصهيونية في الأذهان بالكاتب والصحفي السويسري تيودور هرتزل، ورغم الدور المركزي لهرتزل في المشروع الصهيوني، فإن ابتكار كلمة صهيونية يعود للصحفي السويسري ناتان بيرنبون، زميل هرتزل حين ابتكر هذا المصطلح عام ١٨٩٠، وكان بيرنبون يؤكد أنه يعني النهضة السياسية لليهود بعودتهم الجماعية إلى فلسطين، أو بمعنى آخر إعطاء مضمون سياسي وقومي لليهودية. للمزيد من التفاصيل ينظر: نجيب نصَّار، الصهيونية: ملخص تاريخها، غايتها وامتدادها حتى سنة ١٩٠٥، القاهرة ، مؤسسة الهنداوي للنشر، ٢٠١٧.

(68) UN. General Assembly , Elimination of all forms of racial discrimination , Resolution No. 3379, November 10, 1975, PP. 83 – 84 .

(٦٩) هناك العديد من المنظمات الصهيونية المسيحية العاملة في الولايات المتحدة الامريكية ، من أمثال منظمة "مسيحيون متحدون من أجل إسرائيل" التي أسست في عام ١٩٧٥ ، و " الصندوق المسيحي الأمريكي لأجل إسرائيل " المتخصص في شراء الأراضي العربية وحيازتها لأغراض بناء المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية، وكذلك " الرابطة الصهيونية المسيحية لدعم إسرائيل " ، و " وسطاء لأجل إسرائيل " ، و " الكونغرس المسيحي الوطني" الذي يشارك فيه رهبان كاثوليك وقساوسة بروتستانت . للمزيد من التفاصيل ينظر : يوسف الحسن، جذور الانحياز: دراسة في تأثير الأصولية المسيحية في السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، سلسلة محاضرات الإمارات، ٢٠٠١ ، ص ٨١ .

(٧٠) يوسف الحسن، المصدر السابق ، ص ٨١ .

(71) UN. General Assembly , Adverse consequences for the enjoyment of human Rights of Political, Resolution No. 3382, November 10, 1975, PP. 92 – 93 .

(72) UN. General Assembly , The situation in the Middle East , No. 3414, December 5, 1975, PP. 6 – 7 .

(٧٣) حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن : دراسة في تطور التنظيم الدولي منذ ١٩٤٥ ، عالم المعرفة ، الكويت ، ١٩٩٥ ، ص ١٨٠ .

(74) R. A. D. S. C., A draft resolution affirming the necessity of enabling the Palestinian people to exercise their inalienable national right to self-determination , No. 11940 , January 23, 1976 .

(75) R. A. D. S. C., Resolution No. 11940 , January 23, 1976.

(76) R. A. D. S. C., Resolution No. 11940 , January 23, 1976.

(٧٧) دانيال باتريك موينيهان : دبلوماسي امريكي وُلِد في مقاطعة تولسا بولاية أوكلاهوما في ١٦ آذار ١٩٢٧ ، انضم موينيهان إلى البحرية الأمريكية في عام ١٩٤٤، وحصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من جامعة تافتس عام ١٩٦١،

شغل منصب سفير الولايات المتحدة في الهند بين عامي ١٩٧٣ – ١٩٧٥ ، ثم شغل منصب سفير الولايات المتحدة في الأمم المتحدة بين عامي ١٩٧٥ – ١٩٧٦ ، انتخب عضوا في مجلس الشيوخ الأمريكي عام ١٩٧٧ ، وترأس لجنة البيئة في مجلس الشيوخ بين عامي ١٩٩٢ – ١٩٩٣ ، ثم ترأس لجنة المالية في مجلس الشيوخ بين عامي ١٩٩٣ – ١٩٩٥. للمزيد من التفاصيل ينظر :

Wiliam H. Michael Official Congressional Directory , United States Congress, U.S. Government Printing Office, 1999 , P. 176 .

R. A. D. S. C., Requesting a ceasefire, and calling for the implementation of Resolution No. (242) in all its parts , Resolution No. 338, October 22, 1973.

(٧٨) جاء في نص القرار : طلب وقف اطلاق النار من كلا الجانبين ، والدعوة إلى تنفيذ قرار مجلس الامن المرقم (٢٤٢) بجميع أجزائه ، إن مجلس الأمن: ١- يدعو جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف اطلاق النار بصورة كاملة، وانهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار، وفي المواقع التي تحتلها الآن. ٢- يدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً بعد وقف اطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم (٢٤٢) لعام ١٩٦٧بجميع أجزائه. ٣- يقرر أن تبدأ فور وقف اطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية تحت الإشراف الملائم بهدف إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. للمزيد من التفاصيل ينظر :

R. A. D. S. C., Requesting a ceasefire, and calling for the implementation of Resolution No. (242) in all its parts , Resolution No. 338, October 22, 1973.

)79(U. N. S. C. , Provisional verbatim record of the 1879th Meeting , Held at Headquarters, New York, on Monday, 26 January 1976, , P. 4 .

(٨٠) ناعوم تشاومسكي ، أوهام الشرق الأوسط ، ترجمة شيرين فهمي ، مكتبة الشروق للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٦ ، ص ٨١ – ٨٢ .

)81(R. A. D. S. C., A draft resolution calling on Israel to respect the sanctity of the holy sites it occupies; Refrain from confiscating or attacking Arab lands and property , Resolution No. 12022, March 24, 1976 .

)82(R. A. D. S. C., Resolution No. 12022, March 24, 1976.

)83(R. A. D. S. C., Resolution No. 12022, March 24, 1976.

(٨٤) ويليام وارن سكرانتون : دبلوماسي امريكي ، وُلِد بمقاطعة ماديسون بولاية كونيتيكت في ١٩ تموز ١٩١٧، تخرج من جامعة ييل عام ١٩٣٩، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، التحق بسلاح الجو الأمريكي ، انتخب عضوا في مجلس النواب الأمريكي بين عامي ١٩٦١ – ١٩٦٣ ، ثم انتخب حاكما لولاية بنسلفانيا بين عامي ١٩٦٣ – ١٩٦٧ ، ثم شغل منصب سفير الولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة بين عامي ١٩٧٦ – ١٩٧٧ . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Bob Navarro, Op. Cit., PP. 44 – 47 .

)85(U. N. S. C. , Provisional verbatim record of the 1899th Meeting , Held at Headquarters, New York, on Thursday, 25 March 1976 , P. 13 .

)[86](U. N. S. C. , Provisional verbatim record of the 1899th Meeting , 25 March 1976 , P. 13 .

)[87](R. A. D. S. C., A draft resolution affirming the inalienable rights of the Palestinian people to self-determination, Resolution No. 12119, June 29, 1976.

(٨٨) جاء في قرار رقم ٣٣٧٦ بتاريخ ١٠ تشرين الثاني ١٩٧٥ : " تشعر الجمعية العامة بقلق عميق بسبب عدم تحقيق حل عادل لمشكلة فلسطين حتى الآن، وإذ تعترف بأن مشكلة فلسطين لا تزال تعرّض للخطر السلم والأمن الدوليين، وتؤكد، من جديد، قرارها ٣٢٣٦ ، وتعرب عن قلقها الشديد لعدم إحراز تقدم نحو: (أ) ممارسة شعب فلسطين لحقوقه، غير القابلة للتصرف، في فلسطين، بما فيها حق تقرير المصير بدون تدخل خارجي، والحق في الاستقلال القومي والسيادة القومية؛ (ب) ممارسة الفلسطينيين لحقهم، غير القابل للتصرف، في العودة إلى دورهم وممتلكاتهم التي أُجلوا عنها واقتلعوا منها؛ وتقرر إنشاء لجنة معنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه ، تتكون من عشرين دولة عضواً تعينها الجمعية العامة في الدورة الحالية؛ وترجو من تلك اللجنة أن تنظر في وتوصي الجمعية العامة ببرنامج تنفيذ يكون القصد منه تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة الحقوق المعترف بها في الفقرتين ١ و٢ من قرار الجمعية العامة ٣٢٣٦ ، وأن تأخذ في الاعتبار، عند صياغة توصياتها الخاصة بتنفيذ ذلك البرنامج، كل السلطات التي خوّلها الميثاق للهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة؛ وتأذن للجنة المذكورة، تنفيذاً للتكليف الصادر إليها، بأن تقيم الاتصال بأية دولة ومنظمة إقليمية مشتركة بين الحكومات وبمنظمة التحرير الفلسطينية، وأن تتلقى منها أية أفكار ومقترحات وتنظر فيها؛ مع تقديم جميع التسهيلات اللازمة لأداء مهامها؛ وتقدم تقريرها وتوصياتها إلى الأمين العام في موعد لا يتجاوز ١ حزيران ١٩٧٦، ومن ثم إحالة التقرير إلى مجلس الأمن " . للمزيد من التفاصيل ينظر :

UN. General Assembly , The inalienable rights of the Palestinian people to self-determination, No. 3376, November 10, 1975, PP. 3 – 4 .

)[89](R. A. D. S. C., Resolution No. 12119, June 29, 1976.

)[90](R. A. D. S. C., Resolution No. 12119, June 29, 1976.

(٩١) ناعوم تشاومسكي ، المصدر السابق ، ص ٣٢ – ٣٣ .

(٩٢) ليونارد سي ميكر : دبلوماسي امريكي ، وُلِد في نيو جيرسي في ٤ نيسان ١٩١٦ ، تخرج من كلية الحقوق بجامعة هارفارد ، واصبح عضوًا في مجلس تحرير مجلة هارفارد للقانون ، وخلال الحرب العالمية الثانية ، عمل في مكتب الخدمات الاستراتيجية، وبعد انتهاء الحرب، بدأ العمل محاميًا في وزارة الخزانة الأمريكية ، ثم في مكتب المحامي العام للولايات المتحدة ، خلال إدارة كينيدي ، عمل ميكر مستشارًا لوزير الخارجية الأمريكي دين راسك وساعد الرئيس كينيدي في نزع فتيل أزمة الصواريخ الكوبية ، وعمل مستشار قانوني للرئيس ليندون جونسون واشرف على مجموعة متنوعة من شؤون الأمم المتحدة . للمزيد من التفاصيل ينظر :

Office of the Federal Register, Weekly Compilation of Presidential Documents, Vol. 5 , National Archives and Records Service , General Services Administratio , 1978 , P. 949.

)93(U. N. S. C. , Provisional verbatim record of the 1938th Meeting , Held at Headquarters, New York, on Tuesday, 29 June 1976,, P. 6 .

)94(U.N.S.C., Provisional verbatim record of the 1938th Meeting, 29June 1976, P.6.

(٩٥) ايفور ريتشارد: سياسي ودبلوماسي بريطاني ، ولد في كارديف بدولة ويلز في عام ١٩٣٢ ، تلقى تعليمه في مدرسة سانت مايكل ، وثم كلية بيمبروك في جامعة أكسفورد ، انضم الى حزب العمال البريطاني شغل منصب عضو في البرلمان من عام ١٩٦٤ حتى عام ١٩٧٤ ، ثم التحق بالسلك الدبلوماسي وشغل منصب سفير بريطانيا لدى الأمم المتحدة بين عامي ١٩٧٤ – ١٩٧٩ ، وشغل منصب المفوض الأوروبي للتوظيف والشؤون الاجتماعية بين عامي ١٩٨١ – ١٩٨٥ ، ثم منصب زعيم مجلس اللوردات بين عامي ١٩٩٧ – ١٩٩٨ . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Dod's Parliamentary Companion, London , 2008, P. 819.

)96(U.N.S.C. Provisional verbatim record of the 1938th Meeting, 29June 1976, P.6.

(٩٧) يوسي إم هانيماكي، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

مجلة دراسات تاريخية
Journal of Historical Studies